

تقييم مقاييس التقارير المالية وأثرها على تخفيض درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان: دراسة تطبيقية

د/ نرمين علي محمد المر

مدرس المحاسبة - قسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة بورسعيد

ملخص البحث:

استهدفت الدراسة الحالية تقييم مقاييس التقارير المالية وأثرها على تخفيض درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان من خلال عرض التعرف على مقاييس التقارير المالية وفائدتها للتصنيف الائتماني وأسباب حدوث درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان وما هي أنواعها ثم عرض مدي انعكاس مقاييس التقارير المالية على درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان بين وكالات التصنيف، حيث يمثل مجتمع الدراسة في البنوك المقيدة في البورصة المصرية والمتاحة للتحميل على الموقع الإلكتروني للبورصة المصرية ويبلغ عددهم ١٤ بنك، وتمثلت عينة الدراسة في عدد البنوك المتاحة التي يتوافر فيها بيانات قياس المتغيرات وذلك خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١، ويرجع بدء الفترة الزمنية من عام ٢٠١٨ إلى أن هذا العام هو الذي تم فيه تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 9 الخاص بتطبيق الإفصاحات المناسبة عن المخاطر الائتمانية المتوقعة والتصنيف الائتماني للقروض والمطالبات المستحقة لدى الغير، وتنحصر هذه القروض والمطالبات في خمسة أنواع رئيسية تتمثل في: بطاقات الائتمان والقروض الشخصية، والقروض العقارية، وإجمالي قروض الأفراد، وإجمالي قروض المؤسسات، كما قامت الدراسة باستبعاد عدد ٤ بنوك من إجمالي المجتمع وتصبح العينة الرئيسية للدراسة هي عدد ٢٠٠ مشاهدة خلال الفترة الزمنية المحددة (١٠ بنوك × ٤ سنوات × ٥ أنواع من القروض)، وباستبعاد البيانات المفقودة وعددها ٤٢ مشاهدة، واستبعاد ١٢ مشاهدة لبيانات ذات قيم شاذة ومتطرفة تصبح العينة النهائية للدراسة ١٤٦ مشاهدة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لمقاييس التقارير المالية على تخفيض درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان باستخدام كلا من المدخلين المعياري لوكالات التصنيف الائتماني أو مدخل التصنيف الداخلي، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق جوهرية بين استخدام المدخل المعياري واستخدام مدخل التصنيف الداخلي لدرجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان، ووجود تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية لجودة مقاييس التقارير المالية على المخاطر الائتمانية المتوقعة، وتوصي الباحثة بضرورة مراعاة التزام كل من البنوك والشركات بالشفافية في عرض قوائمها المالية وذلك لأهميتها في تحليل وقياس المخاطر التي يتعرضوا لها وبالتالي تحديد مدي تأثيرها علي أدائها نظراً لتوقف العديد من القرارات من قبل المستثمرين وأصحاب المصالح عليها فهي تعمل علي تشجيع تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية.

الكلمات الدالة: مقاييس التقارير المالية، مخاطر الائتمان، التصنيف الائتماني، وكالات التصنيف الائتماني.

Abstract:

The current study aimed at evaluating financial reporting standards and their impact on reducing the degree of uncertainty in credit risk by presenting the identification of financial reporting standards and their usefulness for credit rating and the reasons for the degree of uncertainty in credit risks and their types, and then displaying the extent of the reflection of financial reporting standards on the degree of uncertainty in credit risk among Rating agencies, where the study population is represented by banks listed on the Egyptian Stock Exchange and available for download on the website of the Egyptian Stock Exchange, and their number is 14 banks. The time period from

2018 until this year was the year in which the International Financial Reporting Standard IFRS 9 was applied to apply appropriate disclosures about expected credit risks and credit rating of loans and claims owed to third parties, and these loans and claims are limited to five main types: credit, personal loans, real estate loans, total individual loans, total corporate loans, The study also excluded 4 banks from the total community, and the main sample of the study became 200 views during the specified time period (10 banks x 4 years x 5 types of loans), excluding 42 missing data, and excluding 12 views of anomalous and extreme values. The final sample of the study becomes 146 views.

The study concluded that there is a positive statistically significant effect of financial reporting standards on reducing the degree of uncertainty in credit risk using both the standard entrances of credit rating agencies or the internal rating approach. The results of the study also showed that there are fundamental differences between the use of the standard approach and the use of the internal rating approach to the degree of uncertainty in credit risk, and the presence of a statistically signification adverse effect of the quality of financial reporting measures on the expected credit risk. This is due to its importance in analyzing and measuring the risks they are exposed to and thus determining the extent of its impact on their performance due to the suspension of many One of the decisions made by investors and

stakeholders is to encourage the flow of local and foreign investments.

Keywords: financial reporting standards, credit risk, credit rating, credit rating agencies.

أولاً: المقدمة وطبيعة المشكلة

من المتعارف عليه أن معلومات القوائم المالية تلعب دوراً هاماً في اتخاذ القرارات الاستثمارية وفي إبرام الاتفاقيات التعاقدية حيث تكون المعلومات المحاسبية عالية الجودة عندما تدعم عملية اتخاذ القرار بجودة أعلى، فالدعم الأمثل للقرار هو الغرض الرئيسي للمعلومات المحاسبية ولكي يتحقق هذا الغرض يجب أن تُستمد من تقارير مالية أعدت علي أساس معايير عالية الجودة، حيث تعد القوائم المالية مخرجات لنتائج نشاط منشآت الأعمال وما تتضمنه من معلومات وبيانات وأسس قياس يمكن استخدامها من أصحاب المصالح باعتبارها الأساس الذي يعتمدون عليه في اتخاذ القرارات (Kim, Y., & An, J., 2021).

كما تعتبر التقارير المالية وسيلة الإفصاح الرئيسية التي تنقل معلومات المنشآت إلي أصحاب المصالح والمستثمرين، وتعد المعلومات الواردة في هذه التقارير مثل مخاطر العملة، مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر الأدوات المالية والتي من الممكن أن تؤثر علي أداء المنشأة وقيمتها الاقتصادية في سوق الأوراق المالية في المدى الطويل والقصير وذلك لأن التقارير المالية بمثابة مصادر مؤثرة للحصول علي معلومات (Nguyen, T. L., H., Le, T. H. P., Dao, N. M., & Pham, N. T., 2020) وقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية معيار رقم (٩) والذي يحتوي في جزء منه علي الإفصاح عن مخاطر الائتمان حيث حدد في جزء منه علي قيام الوكالات بالإفصاح عن معلومات تساعد مستخدمي البيانات والمعلومات المالية في تقييم طبيعة ودرجة المخاطر التي يتعرض لها المنشأة ومنها إفصاحات نوعية تشمل التعرض للمخاطر وكيفية نشأتها وكذلك السياسات والإجراءات المتبعة في قبول وقياس ومراقبة المخاطر بالإضافة إلي

إفصاحات كمية تشمل التعرض لمخاطر الائتمان وتصنيف التسهيلات حسب درجة مخاطرها والديون المجدولة والديون المعاد هيكلتها والتركيز على التسهيلات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وحسب القطاع الاقتصادي.

طبيعة مشكلة البحث:

لقد أصبح تأثير وكالات التصنيف الائتماني على أسواق المال واحداً من أهم السياسات التي تواجه النظام المالي العالمي، ومع التطور الكبير الذي شهدته الأسواق المالية وانفتاحها وكثرة المعاملات الاقتصادية وارتفاع حجم الصفقات التجارية ظهرت الحاجة إلى توفير المزيد من الائتمان والذي يتطلب بدوره توفير معلومات دقيقة عن قوة مركزه المالي للمنشأة ودرجة المخاطر التي تتعرض لها، ومن ثم أصبح التصنيف الائتماني المرتفع الذي تمنحه وكالات التصنيف الائتماني هدفاً في حد ذاته يسعى الكثير من الحكومات والمنشآت المختلفة للحصول عليها باعتبار هذا التصنيف شهادة دولية تؤكد حسن أداء المنشأة وقوة مركزها المالي (Emara N., & Elsaid, A., 2015)، حيث يعد التصنيف الائتماني للمنشآت من العوامل الهامة بالنسبة لها نظراً لتأثيره المباشر على تقييم الأسهم والسندات لهذه المنشآت ومن ثم تأثيره المباشر على قرارات المستثمرين فيما يتعلق باستثماراتهم في هذه المنشآت من عدمه وهذا بدوره يؤثر على قيمة المنشأة، ولذلك تلعب وكالات التصنيف الائتماني دوراً جوهرياً في ترشيد القرار الاستثماري من خلال تقييمها لأسهم وسندات هذه المنشآت، كما تلعب دوراً هاماً في دعم الشفافية بالأسواق المالية من خلال توفير المعلومات والبيانات لتحديد درجة المخاطر من خلال ما تصدره من تصنيفات ائتمانية في شكل درجات تصنيف ائتماني (He, G., 2018).

ويقصد بالتصنيف الائتماني للمنشآت بأنه عبارة عن عملية تسعي إلى توفير المعلومات والتقييم المستقل بشأن مدي الملاءة المالية للمنشأة ومدي قدرتها على الوفاء بالتزاماتها لدي الجهة المقرضة، كما عرفت بأنها عبارة عن رأي وكالة متخصصة في الجدارة الائتمانية لإصدار معين من السندات وذلك اعتماداً على المخاطر ذات

العلاقة، كما يعتبر تقدير استشرافي لقدرة المنشأة أو الدولة علي سداد التزاماتها حيث يعتبر احتمال التخلف عن السداد ذات أهمية خاصة بالنسبة للأسواق المالية الدولية (Kim, Y., & An, J., 2021).

وقد انتشر التصنيف الائتماني للمنشآت والسندات والحكومات علي نطاق واسع ونتج عن ذلك الاهتمام بوكالات التصنيف الائتماني والتي من أهمها وكالة Moody، ووكالة Standard & Poor's، ووكالة Fitch، وتقوم هذه الوكالات بصفة عامة بقياس درجة المخاطر المختلفة التي يتعرض لها النشاط الاقتصادي سواء في دولة أو منشأة، حيث تقيس بعدة مؤشرات ودرجات تختلف من وكالة تصنيف ائتماني إلي أخرى فهي تمثل لغة بين المتعاملين والمختصين في هذا المجال، وبالتالي ينظر المستثمرين إلي تلك التقييمات بشكل يمكنهم من اتخاذ قرارات استثماري (Dehaan, E., 2017).

وتهدف جودة التقارير المالية إلي تقديم معلومات مفيدة لإتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان، وتقييم التدفقات النقدية المتوقعة، وتقديم معلومات حول موارد المنشأة (Christensen, D. M., Serafeim, G., & Sikochi, S. 2021)، كما تساعد جودة التقارير المالية علي تخفيض درجة عدم التأكد التي تحيط بالمنشأة وهذا بدوره يساعد علي تخفيض درجة عدم التأكد بشأن مخاطر الائتمان بين وكالات التصنيف، وبالتالي يساعد ذلك الأطراف المختلفة التي تهتم بالمنشأة علي إتخاذ القرارات الخاصة بهم بصورة أفضل، كما تساعد جودة التقارير المالية علي زيادة السيولة في أسواق رأس المال، وزيادة التخصيص الكفاء لرأس المال، وتخفيض تكلفة رأس المال مما يؤدي إلي زيادة النمو الاقتصادي ويترتب علي ذلك تحسين وارتفاع التصنيف الائتماني للمنشآت (Hill, P., Korczak, A., & Wang, S., 2019).

كما تعتمد وكالات التصنيف الائتماني بصورة كبيرة علي جودة التقارير المالية عند تقييم التصنيف الائتماني للمنشآت حيث تعتبر وكالات التصنيف جودة التقارير عاملاً هاماً تقوم باستخدامه في تقييم درجة مخاطر الائتمان كما تساعد المعلومات المحاسبية المستمدة من جودة التقارير بشكل مباشر في تقييم التصنيف الائتماني

للمنشأة، وبالتالي كلما زادت جودة التقارير المالية كلما زاد وتحسن التصنيف الائتماني لهذه المنشآت، وبالتالي يؤثر علي تخفيض عدم التأكد بمخاطر الائتمان بين وكالات التصنيف، كما أظهرت العديد من الدراسات (شاهين، البغدادي، ٢٠١٨؛ Hung, C. H. D., Banerjee, A., & Meng, Q., 2017 ; Herath, S. K., & Albarqi, N., 2017) علي المستوي العالمي والمحلي أن توافر معلومات جيدة عن أوضاع المنشأة وعن المخاطر التي تتعرض لها أو من الممكن أن تتعرض لها يؤثر بشكل مباشر في تحديد أسعار الأسهم وكذلك التنبؤ بعوائد تلك الأسهم وبالتالي تساعد هذه المعلومات في توجيه المستثمرين نحو الاستثمار الجيد.

واستناداً لما سبق تري الباحثة أن المعلومات المحاسبية التي تقدمها جودة التقارير المالية حول درجة مخاطر الائتمان ضرورية باعتبارها جزء متأصل في طبيعة النشاط المصرفي ولذلك دعت الحاجة إلي الكشف عن طبيعة هذا الجزء الهام في التقارير المالية السنوية للمنشآت من خلال الإفصاح عن درجة عدم التأكد بشأن المخاطر الائتمانية وعن طبيعتها وخصائصها والتي تغطي كل الأنشطة المتضمنة عمليات الإقراض، المتاجرة، والاستثمارات، وإدارة النقد والسيولة، وإدارة الأصول، ويترتب علي ذلك تقليص المخاطر المتوقعة وبالتالي يؤدي ذلك إلي إجراء تقييم أفضل لوكالات التصنيف في المستقبل كما أن المنشآت تستفيد أيضاً من الشفافية إزاء المخاطر الكامنة في أهدافها الاستراتيجية، ومن ثم تتمثل مشكلة البحث في تقييم مقاييس التقارير المالية وأثرها علي تخفيض درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان.

ثانياً: أهمية البحث

في ضوء مشكلة البحث تتمثل أهميته العلمية والعملية فيما يلي:

أ- تتمثل الأهمية العلمية في الآتي:

١- يسعى البحث إلي تقديم الدليل العملي علي أهمية مقاييس جودة التقارير المالية لأنها تعد بمثابة القناة الأساسية لنقل المعلومات المالية عن درجة مخاطر الائتمان مما يعزز الميزة التنافسية وتحقيق الوضع المالي المستقر لتجنب مخاطر المستقبل.

٢- يعد موضوع مخاطر الائتمان من الموضوعات المستحدثة في الفكر المحاسبي والتي تم تناولها في العديد من المقالات ولم يتعرض أي منهم لأثر جودة التقارير المالية على تخفيض درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان بين وكالات التصنيف.

ب- تتمثل الأهمية العملية في الآتي:

١- إبراز دور مقاييس جودة التقارير المالية بهدف تخفيض درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان مما يعطي لوكالات التصنيف الائتماني صورة واضحة عن الوضع المالي للمنشأة.

٢- يعتبر التصنيف الائتماني للمنشآت من العوامل الهامة للمنشأة نظراً لتأثيره المباشر على تقييم الأسهم والسندات لهذه المنشآت وبالتالي يؤثر على قرارات المستثمرين كما يؤثر على قيمة المنشأة.

٣- إظهار أهمية مقاييس التقارير المالية بالنسبة لوكالات التصنيف الائتماني نظراً لأنها عصب الاقتصاد العصري الحديث ولذلك لا بد الحصول على المعلومات المحاسبية المستمدة من جودة التقارير المالية التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان.

ثالثاً: أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تقييم مقاييس التقارير المالية وأثرها على تخفيض درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان ويتفرع من هذا الهدف عدة أهداف فرعية على النحو التالي:

أ- التعرف على أنواع مخاطر الائتمان وأسباب حدوثها.

ب- إلقاء الضوء على مدى انعكاس جودة التقارير المالية على مخاطر الائتمان بين وكالات التصنيف.

ج- تقييم أثر مقاييس التقارير المالية على تخفيض درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان من خلال دراسة تطبيقية.

رابعاً: منهج البحث

سوف يعتمد الباحث في إعداد هذا البحث على المنهجين الآتيين:

أ- **المنهج الاستقرائي:** من خلال استقراء العديد من المقالات والكتب والأبحاث العلمية التي تناولت مفهوم جودة التقارير المالية ومدى الاستفادة منها في تقليل مخاطر الائتمان، وأثر ذلك على تقليل الخلاف بين وكالات التصنيف الائتمانية.

ب- **المنهج الاستنباطي:** حيث تعتمد الباحثة على هذا المنهج لإثبات فروض البحث ومدى نجاح أثر وأهمية جودة المعلومات المحاسبية المستمدة من التقارير المالية في تقليل درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان مما يقلل الخلاف بين وكالات التصنيف الائتماني.

خامساً: حدود البحث

يقتصر هذا البحث على تقييم مقاييس التقارير المالية وأثرها على تخفيض درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان، ويتمثل مجتمع الدراسة في البنوك المقيدة في البورصة المصرية والمتاحة للتحميل على الموقع الإلكتروني للبورصة المصرية ويبلغ عددهم ١٤ بنك، وتمثلت عينة الدراسة في عدد البنوك المتاحة التي يتوافر فيها بيانات قياس المتغيرات وذلك خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١، كما قامت الدراسة باستبعاد عدد ٤ بنوك من إجمالي المجتمع وتصبح العينة الرئيسية للدراسة هي عدد ٢٠٠ مشاهدة خلال الفترة الزمنية المحددة (١٠ بنوك × ٤ سنوات × ٥ أنواع من القروض)، وباستبعاد البيانات المفقودة وعددها ٤٢ مشاهدة، واستبعاد ١٢ مشاهدة لبيانات ذات قيم شاذة ومتطرفة تصبح العينة النهائية للدراسة ١٤٦ مشاهدة.

سادساً: خطة البحث

تناول البحث من خلال ثلاثة أقسام يتناول القسم الأول الدراسة النظرية والتي تحتوي على طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث من خلال التعرف على مقاييس التقارير المالية وفائدتها للتصنيف الائتماني وأسباب حدوث درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان وما هي أنواعها ثم عرض مدي انعكاس مقاييس التقارير المالية علي درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان بين وكالات التصنيف، كما يعرض القسم الثاني الدراسات السابقة التي تناولت جودة التقارير المالية ومخاطر الائتمان بين وكالات التصنيف وطبيعة العلاقة بينهم من أجل تحديد الفجوة البحثية، ويتناول القسم الثالث تصميم الدراسة التطبيقية واختبار الفروض البحثية.

القسم الأول: الدراسة النظرية

أولاً: مقاييس التقارير المالية وفائدتها للتصنيف الائتماني

وتعتبر التقارير المالية أداة التعبير الحقيقية للشركة وذلك عن طريق المعلومات التي تتضمنها هذه التقارير والتي تساعد مستخدميها علي اتخاذ القرارات الاقتصادية وقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بالإطار المفاهيمي ٢٠١٨ بتحديد أن الهدف من التقرير المالي للغرض العام هو تقديم معلومات مالية عن الوحدة محل التقرير والتي تكون مفيدة للمستثمرين والمقرضين والدائنين الآخرين الحاليين والمرتبين في صنع القرارات المتعلقة بتوفير الموارد للوحدة (IFRS, 2018)، ولذلك زاد الاهتمام بجودة التقارير المالية ويتم قياسها من خلال نماذج مختلفة، ويعد نموذج جودة المعلومات المحاسبية أحدث نماذج تقييم جودة التقارير المالية حيث يركز علي مستوى فائدة المعلومات المالية في إتخاذ القرار من خلال تفعيل الخصائص النوعية للمعلومات، وتعتبر الميزة النوعية لهذا النموذج في أنه يوفر مقياساً مباشراً لجودة التقارير المالية كما أنه يغطي جميع جوانب التقارير المالية بما تتضمنه من معلومات مالية وغير مالية (He, G., 2015)، ولكن يعاب علي هذا النموذج أنه يعتبر مقياساً

صعب الاستخدام نظراً لصعوبة قياس هذه الخصائص واختلاف النتائج باختلاف القائمين على القياس.

حيث تعبر جودة التقارير المالية عن خلو التقارير المالية من التحريفات الجوهرية وبالتالي تعمل على زيادة القدرة على التعبير بمصداقية ودقة عن حقيقة نتائج أعمال الشركة مع توضيح الواقع الاقتصادي لها بالإضافة إلى ما تحققه من منفعة لمستخدميها وينتج عن ذلك ارتفاع قدرة التقارير التنبؤية على تقييم الوضع الحالي والمستقبلي للشركة، حيث يشير مفهوم جودة التقارير المالية وفقاً لخصائص جودة المعلومات إلى تلك التقارير التي تقدم معلومات تتسم بالجودة تساعد في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، ولذلك يجب أن تتصف تلك المعلومات بعدة خصائص ومن أهمها الملائمة، والقابلية للمقارنة، والمصداقية (Tran, Y. T., Nguyen, N. P., & Hoang, T. C., 2021).

بينما يتمثل مفهوم جودة التقارير المالية وفقاً للمعايير المحاسبية في نتائج تطبيق مجموعة من المعايير المحاسبية التي تتصف بالجودة ومجموعة من الآليات التي تساعد في الرقابة على القائمين بإعداد التقارير المالية، وتعتبر الجودة أحد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بتجميع وتبويب وتحليل وتوصيل المعلومات الملائمة للأطراف الخارجية وإدارة الشركة، والتي يتم إعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية كالالتزام بقوانين ولوائح المنظمة، والمعايير الرقابية والتي تتمثل في ممارسة الجهات المهنية مثل لجان المراجعة ومجالس الإدارات والجهات الرقابية لدورها الفعال، كما تتمثل المعايير المهنية في الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة، وتتضمن المعايير الفنية في الملائمة والثقة في المعلومات المحاسبية بما يساعد على تحقيق الهدف منها (Kim, Y., & An, J., 2021).

ومن مقاييس جودة التقارير المالية أيضاً مقاييس تختص بجودة الأرباح نظراً لأن الأرباح ستظل عرضة للتلاعب باستخدام التقديرات المحاسبية نتيجة للمرونة الكبيرة التي تتمتع بها المبادئ المحاسبية إلى جانب قدرة الإدارة في التحكم في توقيت حدوث

بعض الأنشطة الحقيقية عند احتساب أرباح الشركة، وتشير الأرباح المنشورة إلى الجودة إذا عكست الأداء التشغيلي الحالي للشركة وهذا مؤشر جيد للأداء التشغيلي المستقبلي ومن ثم القدرة على تحويلها إلى تدفقات نقدية، وقد تتحقق جودة الأرباح من خلال مدى قدرة الأرباح الحالية على الاستمرار في الفترات المستقبلية أي أنه كلما تمتعت الأرباح بالاستمرارية كلما دل على ارتفاع مستوى جودة الأرباح (Herath, S. K., & Albarqi, N., 2017).

فيما يعتبر جودة المستحقات من مقاييس جودة التقارير المالية نظراً لقياسها مستوى إدارة الأرباح حيث تعتبر الأرباح أهم عنصر في التقارير المالية ويتم استخدام نموذج لمعرفة مستوى إدارة الأرباح ولقياس جودة التقارير المالية، ويفترض هذا النموذج أن المديرين يستخدمون المستحقات الاختيارية لإدارة الأرباح، كما يستخدمه المحللين الماليين عند تحليل أداء الشركة حيث تؤثر إدارة الأرباح سلباً على جودة التقارير المالية عن طريق تخفيض منفعتها في عملية اتخاذ القرارات، وتتكون الأرباح وفقاً لأساس الاستحقاق من جزئين فالأول يعبر عن التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركة والثاني يعبر عن المستحقات التي تنقسم إلى مستحقات اختيارية وغير اختيارية، فالمستحقات الاختيارية تتميز بوجود عدة بدائل لقياسها وتقوم الإدارة باختيار البديل المناسب لها من بين هذه البدائل وفقاً لمصلحتها ولذلك يتم استخدامها في الاتجاه العكسي لقياس جودة الأرباح، أما المستحقات غير الاختيارية لا يوجد بها مرونة في تحديد قيمتها أي بدون وجود تدخل متعمد من قبل الإدارة وذلك لعدم وجود بدائل لقياسها بل يمكن التلاعب فيها وتكون ثابتة على مدار الفترات المالية (Herath, S. K., & Albarqi, N., 2017)، ويعتبر نموذج Jones 1991 المعدل من أكثر النماذج استخداماً لقياس جودة التقارير المالية فهو لا يفترض ثبات الاستحقاقات غير الاختيارية لفترة طويلة بل يأخذ في الحسبان التغيرات في الظروف الاقتصادية المحيطة بالشركة حيث افترض النموذج تغير الاستحقاق ولكنه قل بين التغير الحادث بسبب النمو الاقتصادي والذي يعبر عنه التغير في الأصول والإيرادات والأصول الثابتة للشركة عن التغير الذي ينتج بسبب تلاعب الإدارة في

الأرباح والذي يستدل عليه من وجود استحقاقات اختيارية ومن ثم يتم تقدير الاستحقاق غير الاختياري في هذا النموذج وفقاً للآتي:

$$NDA = \alpha_1 \left(\frac{1}{AT-1} \right) + \alpha_2 \left(\frac{\Delta REV + \Delta RECT}{AT-1} \right) + \alpha_3 \left(\frac{PPE}{AT-1} \right)$$

حيث أن:

NDA = تمثل قيمة المستحقات غير الاختيارية

ΔREV_T = تمثل التغير في الإيرادات عن السنة T ناقص الإيرادات عن السنة T-1

PPE_t = تمثل إجمالي الأصول الثابتة الملموسة في نهاية السنة T

A_{T-1} = تمثل إجمالي الأصول في نهاية السنة T-1

$\alpha_1 \alpha_2 \alpha_3$ = تمثل معاملات الانحدار N

$\Delta RECT$ = تمثل صافي رصيد العملاء في نهاية السنة T مطروحاً منه صافي

رصيد العملاء في نهاية السنة T-1

ويحتوي هذا النموذج تعديل التغير في الإيرادات بطرح التغير في صافي رصيد العملاء بهدف معالجة إحداث ممارسة إدارة الأرباح عن طريق بعض عناصر الإيرادات حيث يفترض هذا النموذج أن معظم التغيرات في المبيعات الأجلة تكون ناتجة عن إدارة الأرباح. ولذلك ترى الباحثة أن هذا النموذج الأفضل لقياس إدارة الأرباح في البنوك نظراً لأنه يفصل بين الاستحقاقات الاختيارية وغير الاختيارية حيث يركز الاستحقاق الاختياري في مخصصات خسائر القروض ولذلك سوف تستخدمه الباحثة كنموذج لقياس مخصصات خسائر القروض ومن ثم يتم معرفة مدى إدارة الأرباح في البنوك.

بينما يعد نموذج التحفظ المحاسبي أحد مقاييس جودة التقارير المالية حيث يعتبر من الوسائل الهامة للتقليل والحد من التعرض لمشاكل أخلاقية ناتجة عن عدم تماثل

المعلومات، كما يحد من قدرة الإدارة علي القيام بممارسات انتهازية التي تحقق مصالحها الشخصية علي حساب مصلحة أطراف آخري ومن ثم يوفر حماية للمستثمرين وبالتالي ينعكس هذا إيجابياً علي تحسين جودة التقارير المالية (Herath, S. K., & Albarqi, N., 2017).

كما أنه تعتمد مقاييس جودة التقارير المالية بشكل كبير علي توافر مجموعة من الخصائص في المعلومات المالية التي تحتويها التقارير، وتعتبر جودة المعلومات المحاسبية من أحدث نماذج لتقييم مقاييس جودة التقارير المالية حيث أنها تركز علي مستوي فائدة المعلومات المالية في اتخاذ القرار من خلال تفعيل الخصائص النوعية للمعلومات (Tran, Y. T., Nguyen, N. P., & Hoang, T. C., 2021; Kim, Y., & An, J., 2021; IFRS, 2018) وتتمثل هذه الخصائص في الآتي:

١- **خاصية الملائمة:** يقصد بهذه الخاصية قدرة المعلومة المحاسبية علي التأثير علي مستخدمي المعلومات في اتخاذ القرار حيث تكون المعلومات المالية لديها القدرة علي إحداث تغيير في قرارات المستخدمين أي يكون لديها القدرة علي عمل فروق بالقرارات لو أن لها قيمة تنبؤية أو قيمة توكيدية أو كليهما، حيث يجب أن تساعد مستخدميها علي القدرة بالتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية حتي تساعد علي اتخاذ القرار وذلك لأن القرار يعتمد علي القيمة التنبؤية للمعلومات الملائمة، بالإضافة إلي قدرتها علي التقييم التوكيدي وذلك للمساعدة علي تقييم مدي صحة توقعاته السابقة وبالتالي تقييم نتائج القرار الذي أُخذ علي هذه التوقعات.

٢- **خاصية التمثيل الصادق:** يقصد بهذه الخاصية أن المعلومات المحاسبية يجب أن تحوز ثقة مستخدميها وإلا فقدت الهدف منها ولتحقيق الهدف من وراء خاصية الثقة ينبغي أن تحتوي المعلومات المحاسبية علي إمكانية التحقق والصدق في العرض ومدي الاعتماد عليها في اتخاذ القرار وتعتمد علي أمانة المعلومة، وأيضاً يجب توافر قابلية التحقق من جهة صحتها وذلك عن طريق توافقها بدرجة عالية

من القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون طرق القياس وتوصلهم لنفس النتائج، بالإضافة إلي الصدق في التعبير أي أن المعلومات التي يفصح عنها في التقارير تكون تعبير عن ما حدث بالفعل، وتوافر الحياد وعدم التحيز في الحصول على المعلومات بدون وجود أي تأثير من أي طرف.

٣- **خاصية قابلية التحقق من المعلومات:** تعني توفر شروط الموضوعية في القياس العلمي أي القدرة علي الوصول إلي نفس النتائج من قبل أكثر من شخص، إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس المعلومات المحاسبية.

٤- **خاصية قابلية المعلومات للمقارنة:** يقصد بها وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات وبين الظواهر المراد إعداد التقرير عنها، فهي خاصية متداخلة بين الملائمة والموثوقية وتعتمد علي الثبات في تطبيق الطرق والسياسات المحاسبية، ومن خلال هذه الخاصية يتمكن مستخدم المعلومات من عمل المقارنة لتقييم الأداء المنشآت من حيث أوجه التشابه والاختلاف فيما بينهم في طرق القياس والإفصاح المحاسبي وذلك من فترة زمنية إلي فترة زمنية أخرى بمعنى ثبات هذه الطرق وتساعد علي إجراء المقارنة بين الوحدات المحاسبية المختلفة وخاصة ذات الأنشطة المتماثلة.

٥- **خاصية التوقيت الملائم:** يعني إتاحة المعلومات لصانعي القرار في الوقت المناسب ليكون لديهم القدرة علي التأثير علي قراراتهم.

٦- **خاصية القابلية للفهم:** وذلك عندما يتم تصنيف المعلومات ووصفها وتقديمها بوضوح وإيجاز يجعلها مفهومة.

وتري الباحثة أنه بالرغم من تنوع واختلاف المقاييس المستخدمة للتعبير عن جودة التقارير المالية وعدم وجود نموذج موحد متبع ومتفق عليه إلا أن كل نموذج منهم له مزاياه وعيوبه وضوابط لتطبيقه، وسوف تقوم الدراسة الحالية باستخدام نموذج جودة

المستحقات وذلك لشيوع استخدامه في الدراسات السابقة وقابلية تطبيقه على البيانات المتاحة بمصر.

• دور التصنيف الائتماني في تقييم مخاطر الائتمان

يقصد بالتصنيف الائتماني للمنشآت أنه عملية يتم من خلالها قياس مدي قدرة المنشأة علي الوفاء بالتزاماتها لدي الجهة المقرضة، كما يعرف علي أنه عبارة عن عملية تسعى إلي توفير المعلومات والتقييم المستقل بشأن مدي الملاءة المالية للمنشأة وقدرتها علي الوفاء بالتزاماتها التعاقدية، وعرف أيضاً علي أنه عبارة عن رأي محلل متخصص أو مؤسسة متخصصة في الجدارة الائتمانية العامة للمنشأة أي قدرتها ورغبتها في الوفاء بالتزاماتها المالية ودرجة المخاطر المالية التي تواجهها، أو الجدارة الائتمانية لإصدار معين من السندات أو أي التزامات مالية أخرى بالاعتماد علي المخاطر ذات العلاقة، كما يعبر التصنيف الائتماني السيادي عن رأي وكالة التصنيف حول قدرة واستعداد الحكومات لتلبية الالتزامات المالية بالكامل وفي الوقت المتفق عليه (Devalle, A., Fiandrino S.& Cantino V., 2017).

وترى الباحثة أن التصنيف الائتماني عبارة عن عملية تهدف إلي توفير المعلومات والتقييم المستقل بشأن مدي ملاءة المؤسسة المالية وقدرتها علي الوفاء بالتزاماتها التعاقدية إلا أنه وفي نفس الوقت لا يعتبر التصنيف ضماناً علي قدرة المنشأة علي الوفاء بالتزاماتها، حيث تعبر درجة التصنيف الائتماني عن رأي وكالة التصنيف في تقييم الملاءة المالية والرغبة في الدفع لمصدر الورقة المالية علي الوفاء بالديون ومقابلة الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية بشكل كامل وفي الوقت المحدد.

حيث يمثل التصنيف الائتماني رأياً يعبر عن تقييم مخاطر الائتمان للمقترضين من المنشآت والحكومات والجهات المصدرة للأوراق المالية ذات الدخل الثابت من خلال تحليل المعلومات ذات الصلة والمتاحة عن المصدرين والمقترضين والظروف الاقتصادية المحيطة بهذه العملية، ويتم ذلك عن طريق وكالات التصنيف الائتماني التي تنتج معلومات

تخص تصنيف المؤسسة والقروض السيادية حيث أنها تقوم بنشر هذه المعلومات للعامّة كما أنها لا تشارك بالاكنتاب في هذه المخاطر (Zhao, Q., 2017).

ولذلك يحظى تقييم وكالات التصنيف الائتماني الدولية بكثير من ثقة المستثمرين حول العالم لما توفره من معلومات عن مخاطر الائتمان التي تحيط المنشأة حيث يعكس التصنيف الائتماني الجيد قوة الموقف المالي الحالي والمستقبلي للمنشآت، وهذا ما يدعمها في توفير مصادر تمويل دائمة لتوسعاتها الاستثمارية طويلة الأجل بالإضافة إلى علاج مشكلات السيولة قصيرة ومتوسطة الأجل ونتيجة لثقة المستثمرين في تقييم هذه الوكالات يحرص مديري المنشآت علي أن يضعوا السياسات المالية وسياسات الاستثمار والتمويل وتقييم هذه الوكالات بهدف تحسين الأداء المالي والإداري للمنشأة (Hilscher, J. & Wilson M., 2017).

ويوجد ١٥٠ وكالة تصنيف ائتماني تعمل في ٣٢ دولة حول العالم (Bonsall (LV, S. B., Koharki, K., & Neamtiu, M., 2017) ولكن ثلاثة وكالات فقط من هذه الوكالات يحتكران ٨٠% من سوق التصنيف الائتماني العالمي وهما وكالة Moody's ووكالة Standard & Poor's ثم وكالة Fitch التي تسيطر علي ١٤% من سوق التصنيف العالمي المقدر قيمته بـ ٢٥٠ مليار دولار بينما تتنافس باقي وكالات التصنيف الائتماني علي حصة سوقية لا تزيد قيمتها عن ٦% من حجم السوق، مما أثار هذا الاحتكار الثلاثي لسوق وكالات التصنيف الائتماني العالمية الكثير من علامات الاستفهام حول غياب المنافسة إلي أن بدأ الكونجرس الأمريكي مناقشة المسألة لتسهيل منح التراخيص لوكالات تصنيف جديدة وإسقاط كل الحواجز أمام قيام المزيد من وكالات التصنيف الائتماني للتقليل من السيطرة شبه الكاملة التي تتمتع بها وكالات Moody's، Standard & Poor's، Fitch.

وتصبح التصنيفات الائتمانية المرتفعة التي تمنحها وكالات التصنيف الائتماني هدفاً للعديد من المنشآت للحصول عليها باعتبار هذا التصنيف شهادة دولية تؤكد حسن أداء المنشأة وقوة مركزها المالي، لذا يعتبر التصنيف الائتماني للمنشآت من العوامل

الهامة بالنسبة للمنشأة نظراً لتأثيره المباشر على تقييم السندات والأسهم لهذه المنشآت ويترتب على ذلك تأثيره المباشر على قرارات المستثمرين فيما يتعلق باستثمارهم في هذه الشركات من عدمه وبالتالي يؤثر بشكل مباشر على قيمة المنشأة، ولذلك تتمثل أهمية التصنيف الائتماني في أنه يسهل حصول الشركة على التمويل الذي تريده من خلال الأسواق المحلية أو العالمية نظراً لاهتمام كثير من الجهات الممولة بمعرفة التصنيف الائتماني للجهة طالبة الاقتراض، مما يساعد المقرض في تحديد خياره في شراء السند من عدمه كما يساعد في الحكم على مستوي إدارة المنشأة وجودتها في تسيير أمورها ويعكس أيضاً سمعة ومصداقية الشركة في السوق مع منح المستثمرون المزيد من الثقة في التعامل مع الشركة المصنفة بدرجة عالية، كما تعتبر مصداقية التصنيفات الائتمانية هامة لصغار المستثمرين الذين لا تتوافر لديهم مصادر أخرى للمعلومات تساعدهم في اتخاذ القرار (He, G., 2018).

كما يوجد أربعة مؤشرات رئيسية لإجراء التصنيف الائتماني أولاً: الربحية والإيرادات والتي تقيس مدى قدرة المنشأة على توليد الأرباح ودرجة استدامة هذه المقدرة تعتبر العامل الأول لتحقيق الربحية، حيث يجب أن تحقق المنشأة أرباحاً تمكنها من تغطية تكاليف عملياتها وخدمة الديون واحتياجات الدين المعدوم بالإضافة إلى توفير تكوين رأس مال يمكن الشركة من النمو والتوسع في المستقبل، ثانياً: تقييم جودة الأصول والتي تعكس بصورة مباشرة رأس مال المنشأة واحتياطها العام مما يؤثر على درجة ثقة المستثمرين، ثالثاً: تمويل السيولة حيث تشير درجة سيولة المنشأة إلى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها والمنشأة التي تحقق معدل سيولة جيد ترتفع كفاءتها المالية وتنخفض مخاطرها الائتمانية أما المنشأة التي تحقق معدل سيء فإنها تعاني من أزمت متلاحقة في السيولة وبالتالي تواجه مخاطر ائتمانية مرتفعة بسبب عجزها عن سداد التزاماتها قصيرة الأجل، رابعاً: كفاية رأس المال التي تقيس بالدرجة الأولى درجة الأمان الذي تتبعه المنشأة من ناحية ونظرة عملاء السوق لدرجة الحماية التي تتطلبها المنشأة لمواجهة أي أزمة في المستقبل من ناحية أخرى فهي تعكس بصورة أو بأخرى درجة ثقة المستثمرين في المنشأة (Hung, C. H. D., Banerjee, A., & Meng, Q., 2017).

ويكون لدى وكالات التصنيف الحافز لإعطاء درجة تصنيف عالية لمصدرين الذين يتمتعون بحرية التقدم للوكالة التي قد تعطيهم تصنيف أعلى، إلا أن هذه الوكالة تحتاج إلي الحفاظ علي سمعتها بين المستثمرين الطالبيين لهذا التصنيف وبالتالي فإن تقديم تصنيف لا يعكس الواقع يؤدي إلي فقد الثقة في عمليات التصنيف وفي الوكالات، ولذلك فهي تحت ضغط صراع المصالح فمن ناحية يضغط عملائها لتقديم تصنيفات عالية تحقق أهدافهم من أجل تسويق إصداراتهم من السندات بنجاح وبأقل تكلفة، ومن ناحية أخرى فإن إرضاء العملاء بهذه التصنيفات المزيفة وغير الدقيقة سرعان ما يكشفها السوق وهذا قد يعاقب الوكالات في النيل من سمعتها بارتفاع تكاليف الدين وصعوبة إصدار سندات جديدة لمصدرين والتي كان من الممكن أن تكون أقل لو تم تصنيفها بصورة صادقة، (Hung, C. H. D., Naeem, S., & John Wei, K.C., 2020).

ثانياً: العلاقة بين مقاييس جودة التقارير المالية ودرجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان بين وكالات التصنيف الائتماني

تعرف المخاطر الائتمانية بأنها خسارة محتملة ناتجة عن عدم قدرة العميل المقترض علي سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلي البنك المقترض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني حيث تتمثل مخاطر الائتمان داخل الميزانية في القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية، وكلما استحوذ البنك علي أحد الأصول المربحة فإنه بذلك يتحمل مخاطر عجز المقترض علي الوفاء بسداد أصل الدين وفوائده وفقاً للتواريخ المحددة (Donovan, J., Jennings, J., Koharki, K., & Lee, J., 2021)، كما **عرفت مخاطر الائتمان** بأنها احتمالية اخفاق عملاء البنك المقترضين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك وذلك عند استحقاق هذه الالتزامات أو عدم السداد حسب الشروط المتفق عليها أي أن هذه المخاطر مرتبطة بالطرف المقابل في العقد من حيث قدرته علي سداد التزاماته تجاه البنك في الموعد المحدد (Al-Eitan, G. N., & Bani-Khalid, T.O., 2019).

وقد تنتج مخاطر الائتمان عن طريق حسابات العملاء المكشوفة، تجاوز حدود التسهيلات الائتمانية القائمة، الامتناع عن السداد، الاحتيال الداخلي والخارجي، ضعف إدارة الائتمان بالبنك، ومخاطر ناشئة نتيجة عوامل داخلية مثل وجود خلل ناشئ عن عدم كفاية عمليات الرصد والتقييم لعمليات الإقراض، وقد تنشأ مخاطر الائتمان أيضاً نتيجة عوامل داخلية كضعف الإدارة المصرفية والأخطاء الإدارية والإضرابات العمالية التي بدورها تؤثر على قدرة ورغبة العميل في السداد أو نتيجة لمخاطر عامة قد تصيب كافة القروض بغض النظر عن ظروف العميل المقترض وذلك نتيجة لعوامل اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية يصعب التحكم بها والسيطرة عليها كمخاطر التضخم ومخاطر تغير أسعار الفائدة.

وتضع البنوك أهمية خاصة لمخاطر الائتمان حيث أنها المصدر الرئيسي للأزمات المالية التي تواجه البنوك على المستوى العالمي والتي ترجع إلي تدني معايير الائتمان للمقترضين، وسوء إدارة مخاطر المحفظة، وعدم إعطاء الاهتمام الكافي للمتغيرات الاقتصادية، والأوضاع الأخرى التي تؤدي إلي تدهور الأوضاع الائتمانية لدي الأطراف المتعاملة مع المصرف، حيث يمثل النشاط الائتماني ركيزة العمل الأساسية للمؤسسات المالية المصرفية ويرجع ذلك إلي أن النشاط الرئيسي للمؤسسات المالية هو إعادة إقراض الودائع بهدف تحقيق الأرباح، وتشكل محفظة التسهيلات الجزء الرئيسي من مصادر الدخل ولذلك يجب على إدارة البنك التعامل مع هذه المخاطر وتقبلها واتباع استراتيجيات في إدارتها، ومن أمثلة مخاطر الائتمان مخاطر التركيز الائتماني، مخاطر توقف المدين عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية مع البنك، مخاطر فشل البنك في تحديد جودة الأصول وما يترتب على ذلك من عدم تكوين المخصصات الكافية لتجنب تعرض أموال المودعين لخسائر غير محسوبة، كما تشمل مخاطر الائتمان بنود داخل الميزانية مثل القروض وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان أو الاعتمادات المستندية (Hamdi, K., & Hassen, G. 2021).

• أسباب عدم التأكد بمخاطر الائتمان

قد تأتي درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان نتيجة لمتغيرات وظروف غير متوقعة ناجمة عن عدم قدرة العميل على السداد وينتج عن ذلك آثار سلبية على البنك وسمعته المصرفية والتالي على معاملاته المالية، ومن مخاطر الائتمان مخاطر معالجة أصول وفوائد الديون غير المنتظمة، مخاطر عدم القدرة على السداد، مخاطر التركيز، مخاطر تآكل الضمانات، مخاطر الربحية مقابل الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر سياسية وقانونية، مخاطر مرتبطة بفترة التسهيل، مخاطر التطور السريع لحجم التسهيلات، مخاطر تقلب أسعار العملات، مخاطر تبادل المعلومات، مخاطر التبليغ، مخاطر التنفيذ (Donovan, J., Jennings, J., Koharki, K., & Lee, J., 2021).

وتساهم مخاطر معالجة أصول وفوائد الديون غير المنتظمة المبكرة بدرجة كبيرة في التخفيف من الآثار المستقبلية لزيادات المديونية وتظهر هذه الأهمية عند نشر ميزانية البنك الربع سنوية التي تظهر وجود سوق أوراق مالية نشطة وأن أي انخفاض في الأرباح سيكون بفترات متقاربة، وهذا ما يتطلب من البنوك التجارية الالتزام بتعليمات البنك المركزي في تجنب الفوائد وتكوين المخصصات، بينما تعد مخاطر عدم القدرة على السداد المخاطر الكاملة للائتمان وهي مخاطر ناتجة عن العميل وتختلف الأسباب باختلاف الحالات الائتمانية المتعثرة، ومنها ما يتعلق بشخصية العميل وأهليته ومددي قدرته على سداد التزاماته المالية بناءً على سمعته وجدارته الائتمانية، ومنها ما يتعلق بخطر تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك لإخفاء معلومات شخصية لأجل الحصول على ائتمان أو لزيادة التسهيلات الائتمانية وفي هذه حالة لا يستطيع العميل المقترض سداد قيمة المبلغ المقترض مع الفوائد المستحقة بحلول الأجل المتفق عليه، ولذلك يحرص البنك على دراسة القوائم المالية لعملائه لمدة ثلاث سنوات سابقة وتحديد مدي كفاية تحويل الأصول إلى نقدية وحجم الضمانات التي تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد المستحقة (Moyi, E., 2019).

كما تحرص البنوك على تخفيض درجة عدم التأكد بالمخاطر في محفظة قروضها وتحقيق درجة جودة مثلي ويتجه الاهتمام إلى مخاطر التركيز التالية مثل العملاء عند منح الائتمان يكون التركيز من طرف معتمدي القرار الائتماني على حجم المخاطر المتوقعة كجزء من الدراسة الائتمانية بحيث يجب أن يكون توزيع المحفظة الائتمانية سواء على عدد العملاء أو على قطاعات السوق بشكل جيد، وفي النشاط عند توزيع المحفظة الائتمانية يجب التركيز على وضع حد للإقراض لكل نشاط فرعي والالتزام بالأسقف الائتمانية لكل قطاع والتقيد بتعليمات السلطات الرقابية، وتركز استحقاقات التسهيلات يعتبر من المخاطر الكبيرة على مركز السيولة ويتعلق الأمر بالاعتمادات المستندية وخطابات الضمان ومختلف الالتزامات الخارجية، وفي الضمانات يجب على البنك عدم التركيز على نوع واحد من الضمانات والاعتماد عليها في منح الائتمان لتفادي تراجع وانخفاض قيمتها مستقبلاً (Hamdi, K., & Hassen, G., 2021).

وبالنسبة لمخاطر تآكل الضمانات عادة ما يركز البنك في منح الائتمان للعملاء والمؤسسات طلب ضمانات قوية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد بشكل كامل ويركز البنك على المتابعة والتقييم الدائم لحجم الضمانات تجنباً لمخاطر انخفاض قيمتها ويكون تركيزه عموماً على تقديم الضمانات كالعقارات والأوراق التجارية والمالية، بينما تنعكس مخاطر الربحية مقابل الائتمان على الجودة بمعنى أنه كلما زادت المخاطر ارتفعت الفوائد وذلك على حساب هامش الأمان حيث يؤدي ارتفاع المخاطر إلى انخفاض مستوى محفظة قروض البنك وزيادة الأرباح ينتج عنها النمو السريع للمخاطر ويترتب على ذلك أن خطر الربحية ينعكس على الربحية (Sharifi, S., Haldar A., & Rao, S. N., 2019).

وفي حين ترتبط سياسة منح الائتمان للعملاء على وجود توافق مع آجال مصادر أموال البنك بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين، حيث يؤثر عدم قدرة البنك على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على ربحيته فينشأ ما يسمى بمخاطر الفشل في المواعمة بين المسحوبات النقدية

للعملاء وتسديدات العميل المقترض ومن أسباب التعرض لمخاطر السيولة ضعف تخطيط السيولة الكافية بالبنك مما يؤدي إلي عدم تناسق بين الأصول والالتزامات من حيث أجل الاستحقاقات، والسبب الثاني سوء توزيع الأصول علي استخدامات يصعب تحويلها إلي أرصدة سائلة، كما يعد السبب الثالث التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلي فعلية، وأخيراً تأثير العوامل الخارجية كالركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال (Sharifi S., Haldar A., & Rao, S. N., 2019).

كما تعد متابعة حالات عدم التأكد من الجوانب السياسية والقانونية من الأمور ذات الأهمية التي تتطلب من المسؤولين بالإقراض متابعتها وذلك لأن عدم التقيد والالتزام بها يشكل خطراً حقيقياً علي صناعة خدماتها المصرفية، ومن المخاطر السياسية ما يتعلق بقدرة الدولة علي الالتزام بتعهداتها والوفاء بديونها وأيضاً ما يتعلق بكيفية الإشراف علي المؤسسات المالية والقوانين المنظمة لذلك ضمن النظام المالي في الدولة، بينما تعتبر المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل أحد أنواع عدم التأكد بمخاطر الائتمان التي يجب عند منح البنك لتسهيلات ائتمانية أن تتناسب فترة التسهيل مع طبيعة نشاط العميل والهدف من التمويل وفترة استرداد العائد المتوقع من التمويل، حيث يتمثل دور البنك في جعل فترة التسهيل متوازنة أي أن لا تكون قصيرة مما يشكل اختناقات أو طويلة تؤثر علي اتجاه العوائد المتوقعة (Liu, J., & Zhong, R., 2017).

ومن جانب آخر يوجد مخاطر التطور السريع لحجم التسهيلات حيث أن نمو حجم التسهيل الائتماني وزيادته بعد مرور فترة قصيرة علي منحه يحتوي علي مخاطر كبيرة في ظل ثبات البيانات المالية وعدم بداية فترة السداد، ومن ثم فإن الحكم علي الأداء خلال هذه الفترة يشوبه عدم الموضوعية وهذا ما يتطلب الوقوف علي عدم تجاوز الزيادات المقترحة نسبة معينة من التسهيل الائتماني في كل مرة كما يجب مراجعة الزيادات أثناء السنة المالية علي البيانات المالية المعتمدة في نهاية العام ويمنع استخدام الزيادات في سداد المتأخرات وتجنب أيضاً مضاعفة التسهيلات عند التجديد حتي لو كان السبب قصور الدراسات عند المنح (Liu, J., & Zhong, R., 2017).

حيث تتمثل مخاطر العملة في وجود خسائر نتيجة للتغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية المرجعية للبنك وتتضمن إنشاء مديونيات بالعملة الأجنبية وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط النفقات والإيرادات بأسعار العملات الأجنبية وهذا ما يتطلب التحوط ضد تقلبات أسعار العملات لتجنب الخسائر المحتملة، كما تعد مخاطر تبادل المعلومات أهم أنواع عدم التأكد بمخاطر الائتمان وذلك لأن الشفافية في تبادل المعلومات بين العاملين في مجال الائتمان أو بالفروع بين مسؤولي الحسابات يمثل أهمية كبيرة في تحديد حجم المخاطر المحتملة والتنبؤ بها وهو ما يساعد على قياسها والتحكم فيها بشكل نسبي، ولضمان سلامة تنفيذ الموافقة بالقرار الائتماني يجب أن يتم الإبلاغ لأقسام وإدارات الائتمان والعميل عن جميع شروط عقد منح الائتمان وبوضوح تام دون إغفال أي شرط وذلك بخصوص الإبلاغ لأساس الائتمان للرقابة بشكل مركزي وأن الانحراف عن تنفيذ الموافقة الائتمانية بشروط إبلاغ دقيقة يترتب عليها مخاطر كبيرة، وأخيراً مخاطر التنفيذ حيث يجب أن يركز البنك على تحديث المعلومات الخاصة بمراكز حساباتهم بصفة يومية وأن أي تأخير في التأثير على التزامات العملاء بالزيادة أو النقص من خلال العمليات اليومية يعكس خطورة واضحة على سلامة القرار الائتماني سواء بالموافقة أو الرفض (Al-Eitan, G. N., & Bani-Khalid, T.O., 2019).

وتناولت معايير المحاسبة المصري المعدلة في ٢٠١٩ والصادرة بقرار وزير الاستعمار رقم (٦٩) الخاص بمخاطر الائتمان المصري من خلال إضافة معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) الخاص بالأدوات المالية بما يتفق مع المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS9 من حيث مقاييس الاعتراف ومتطلبات القياس المحاسبي لها، حيث تناول المعيار (٤٧) متطلبات قياس مخاطر الائتمان المصرفي من خلال إلزامه للمؤسسات المالية بإثبات مخصص خسارة مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصل المالي الذي تنطبق عليه متطلبات اضمحلال القيمة، ويجب على المنشأة في كل تاريخ تقرير أن تقيس خسارة الاضمحلال للأداة المالية بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر إذا كانت المخاطر الائتمانية على تلك الأداة المالية

قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي، كما يتم قياس مخاطر الاضمحلال بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً إذا لم تكن المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي، ويجب أيضاً استخدام التغيير في مخاطر الاخفاق في السداد الواقعة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية بدلاً من التغيير في مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك عند القيام بتقييم الزيادة الجوهرية للمخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير المالي منذ الاعتراف الأولي وإن تأخذ المنشأة في الاعتبار المعلومات المعقولة والمؤيدة بدون تكلفة لا مبرر لها والتي تعد مؤشراً على زيادات جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الأولي (شاهين، البغدادى، ٢٠١٨).

ويتضح مما سبق قيام المعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ بتبني توجه المعيار الدولي IFRS9 بشأن الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة وكذلك تصنيف الأصول المالية ليتم قياسها لاحقاً إما بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة عن طريق الدخل الشامل أو على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

كما يقوم المراقبون المصرفيون بدور هام في دعم التنفيذ الجيد والفعال للمعايير المحاسبية ولديهم مصلحة قوية في تشجيع استخدام ممارسات سليمة لمخاطر الائتمان والمخصصات المتعلقة بها من قبل البنوك، فقد أثبتت الأزمات المالية أن ضعف جودة الائتمان وقصور ممارسات تقدير وقياس مخاطر الائتمان لأغراض المحاسبة وكفاية رأس المال تعتبر من الأسباب الجوهرية لفشل البنوك، استجابة للتوجه المتزايد نحو النماذج المحاسبية لخسائر الائتمان المتوقعة قدمت لجنة بازل للرقابة المصرفية عام ٢٠١٥ توافقاً مع إصدار معيار التقرير المالي الدولي IFRS9 المبادئ والضوابط الارشادية التي تقدم أسس القياس الكمي والنوعي لمخاطر الائتمان وآليات الإفصاح عنها والممارسات التي ترتبط بتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، وكيفية تفعيلها بما يتفق مع المعالجة المحاسبية التي تقتضيها متطلبات معيار التقرير المالي الدولي IFRS9، وأصدرت اللجنة في ديسمبر ٢٠١٧ الورقة النهائية التي تتضمن مجموعة

من التعديلات على المناهج المعيارية لقياس وإدارة المخاطر الائتمانية ومخاطر التشغيل والتي تعتبر بمثابة المراجعة النهائية لاتفاقية بازل ٣ وهذه التعديلات تعتمد على تقليص الفجوة بين المناهج المعيارية والمناهج الداخلية فيما يخص مخاطر الائتمان (شاهين، البغدادي، ٢٠١٨).

ولقد أوصت مقررات بازل ٣ بمجموعة من الإصلاحات الشاملة لإدارة مخاطر الائتمان بهدف تحسين قدرة القطاع المصرفي والمالي على استيعاب الأزمات الناتجة عن الضغوط المالية والاقتصادية وتحسين إدارة المخاطر والحوكمة المصرفية عن طريق زيادة معدل كفاية رأس المال لتغطية أي مخاطر محتملة مع تعزيز رأس المال لمخاطر الائتمان لدي الطرف المقابل وذلك حتى يحافظ البنك على استقراره ويصمد في مواجهة أي أزمات مستقبلية (Hanmanth, M. & Shivaji, W., 2014)، كما أكدت المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية ضرورة قيام السلطة الرقابية بالتأكد من توافر إجراءات ملائمة لإدارة مخاطر الائتمان بعد معرفة طبيعة هذه المخاطر ودرجة تقبل البنوك لها وأوضاع السوق والحالة الاقتصادية أيضاً، ويشمل ذلك سياسات وعمليات احترازية لتحديد مخاطر الائتمان وقياسها ومراقبتها والتقرير عنها أو الحد منها في الوقت المناسب.

حيث حددت مقررات لجنة بازل كيفية قيام البنوك بتقييم وقياس مخاطر الائتمان وتحديد متطلبات رأس المال الواجب الاحتفاظ به لمقابلة هذه المخاطر في ظل توقع حدوث أزمات مالية واقتصادية في المستقبل وذلك وفقاً لمدخلين أساسيين (شاهين، البغدادي، ٢٠١٨)، فالمدخل الأول هو المعياري الذي يقوم على أساس إعطاء أوزان مخاطرة للبنود داخل وخارج قائمة المركز المالي للبنك اعتماداً على التصنيفات الائتمانية الصادرة من الوكالات الدولية للتصنيف الائتماني بشأن الملاءة الائتمانية سواء للبنوك أو الدول أو المنشآت مع الأخذ في الاعتبار العوامل المؤثرة كالظروف البيئية، الوضع التنافسي، القدرة المالية، وجودة الإدارة، ويعتبر هذا المدخل الأبسط الذي يناسب كافة البنوك ذات الامكانيات البسيطة والتي تمارس أنشطة غير معقدة

حيث يتم احتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان بنسبة ٨% من إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر في ظل التركيز على نوعية المقترض ومدى جدارته الائتمانية وقدرة علي السداد.

بينما المدخل الثاني هو التصنيف الداخلي الذي يمكن البنوك التي تستوفي الحد الأدنى من بعض الشروط ومتطلبات الإفصاح أن تحصل على موافقة الجهات الرقابية لاستخدام هذا الأسلوب من أجل قياس مخاطرها الائتمانية والاعتماد على تقديراتها الداخلية لمكونات المخاطر، ويترتب على ذلك جعل متطلبات رأس المال أكثر توافقاً مع درجة المخاطر الائتمانية التي قد يتعرض لها البنك، ويعد هذا المدخل نظام مصمم خصيصاً للبنك ويعكس ممارسات البنك في إدارة المخاطر المختلفة التي تواجهه.

وتري الباحثة أنه بالرغم من كون المدخل المعياري يعتبر أبسط المداخل التنظيمية التي يمكن استخدامها من قبل البنوك لقياس مخاطر الائتمان، ولكن يؤخذ عليه أن غالباً ما تكون أوزان المخاطر الترجيحية للبنود غير الواردة بالتصنيفات الائتمانية الصادرة من المنظمات الدولية أقل من الأوزان الترجيحية للبنود المصنفة بأنها عالية المخاطر وينتج عن ذلك وجود تناقض كبير وانتقاد واضح للمدخل المعياري في هذا الشأن ويرجع السبب في ذلك إلى رغبة الجهات التنظيمية في تجنب استخدام مبدأ الحيطة والحذر الذي قد يحد كثيراً من أنشطة المؤسسات المالية وبالتالي يؤثر بشكل كبير على أرباحها.

• أثر مقاييس التقارير المالية على مخاطر الائتمان

تشمل عمليات التصنيف التي تقوم بها الوكالات على مزيج من التحليل النوعي والتحليل الكمي، والذي يقوم بالتحليل النوعي محللو الائتمان ويتضمن عادةً فحص القدرة الإدارية، والنزاهة وتحمل المخاطر، وثقافة الشركة، والحوكمة، والعلاقات مع العملاء والموردين، والتنافسية في الصناعة، والنمو المتوقع للصناعة وقابليتها للتغيرات التكنولوجية، والتغيرات التنظيمية، وعلاقات العمل والخصائص الأخرى، بينما يعتمد التحليل الكمي بشكل أساسي على التقارير المالية للمُقترض، وتقوم

وكالات التصنيف بتقييم دقة التصنيفات الائتمانية باستخدام التحليلات النوعية والكمية لفحص مدى جودة تصنيفات الائتمان التي تلتقط مخاطر التخلف عن السداد للمقترض (Hill, P., Korczak, A., & Wang, S., 2019).

وتعد الأرقام المحاسبية من المدخلات الرئيسية في تصنيفات المصدر ومع ذلك لا تستخدم وكالات التصنيف الأرقام المحاسبية التي أفصحت عنها المنشآت في شكلها الخام فهي تجري تعديلات تحليلية لتصوير الواقع الاقتصادي بشكل أفضل، وتساعد هذه الأرقام المحاسبية في تقليل درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان، ويتضح أن التصنيفات الائتمانية عبارة عن تعيين لكل من المعلومات المادية وغير المادية بالرغم من أن جزءاً كبيراً من التصنيف يعتمد على الأرقام المفصّل عنها في تقييم مخاطر التخلف عن السداد (Lee, K., & Schantl, S. F., 2019).

حيث تحتاج وكالات التصنيف إلى تحديد احتمالية دفع الفائدة في المستقبل وسداد أصل الدين في الوقت المناسب، ويتم تعيين التصنيفات بناءً على تقييم شامل لدرجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان والذي يتضمن عدداً من التعديلات الكمية والنوعية التي تم إجراؤها على مختلف المدخلات المستخدمة، وبالتالي فإن التصنيفات الائتمانية هي دالة للمعلومات الكمية المستمدة من التعديلات على المخرجات المحاسبية والمعلومات النوعية وحرية التقدير لدى المحللين في إجراء هذه التعديلات.

كما أكدت دراسة (Herath, S. K., & Albarqi, N., 2017) على أنه كلما ارتفعت جودة التقارير المالية زادت أهمية الفوائد التي ينتفع بها المستثمرين ومستخدمي التقارير المالية وذلك لأنها تقدم البيانات المالية معلومات دقيقة وعادلة حول المركز المالي الأساسي والأداء الاقتصادي للكيان، ومع ذلك تعد القوائم المالية مفهوم واسع لا يشير إلى المعلومات المالية فقط بل يتضمن أيضاً معلومات غير مالية مفيدة في صنع القرارات، ويترتب على ذلك أن إفصاحات التقارير المالية قد تحتوي على معلومات ذات صلة بتقييم مخاطر الائتمان للشركات فبالرغم من تركيز عمليات الإفصاح في المقام الأول على تقييم معلومات للمستثمرين في الأسهم فقد يستخدم

المديرين سلطتهم التقديرية لتجنب استراتيجية تقييم معلومات حول مخاطر الائتمان في إفصاحاتهم وقد يقوم المديرين بحذف هذه المعلومات وقد يناقشوا مخاطر الائتمان في إفصاحاتهم بعد أن يتدهور وضع الشركة بشكل كبير.

وترى الباحثة أن موثوقية الأرقام المفصح عنها تعتبر جانب مهم بشكل أساسي من الجوانب المالية لجودة التقارير حيث تؤدي عدم الموثوقية إلي اختلاف وكالات التصنيف في تصنيفاتها خاصةً عندما تفتقر هذه الوكالات للوصول إلي المعلومات الخاصة بالشركة وينتج عن ذلك ظهور عدم التأكد بمخاطر الائتمان ولذلك تعتبر جودة التقارير المالية محدد مهم لمعرفة درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان ولانعكاسها علي الخلافات بين وكالات التصنيف الائتماني.

وعلي عكس ذلك أوضحت دراسة (Basu, R., Naughton, J.P., & Wang, C., 2022) أن الشركات تزيد من إفصاحها الطوعي عندما تكون سمعة وكالات التصنيف منخفضة في محاولة لمساعدة المستثمرين الذين يترددون في الاعتماد علي التصنيف الائتماني نفسه علي تقييم مخاطر الائتمان للشركة، كما أشارت دراسة (Liu, J., & Zhong, R. 2017) إلي أن الشركات تتبنى استراتيجيات التحوط للتخفيف من تعرضها للمخاطر السياسية المتوقعة من خلال خصم النفقات الرأسمالية والحد من الرافعة المالية والحد من توزيعات الأرباح وتراكم الأصول النقدية مما يقلل بالتالي من زيادة مخاطر الائتمان وخاصة علي المدى القصير.

وتتمثل المبادئ الأساسية التي تلتزم بها وكالات التصنيف الائتماني عند تحديد وتقييم التصنيف الائتماني للشركات فيما يلي الاستقلالية، والمصداقية، والشفافية في توفير المعلومات، ودرجة الإفصاح، واعتمادها علي الموارد المادية والبشرية ذات الكفاءة والمصداقية علي المدى الطويل وليس المؤقت، والعمل علي استخدام معايير ومبادئ محاسبية واحدة لإتاحة عمل مقارنة لنتائج التحليل المالي بين المنشآت المختلفة، ولكن يتضح أن أهم العناصر التي تركز عليها وكالات التصنيف الائتماني في تقييمها لجودة الائتمان للمنشآت هي احتمالية العجز في الوفاء بالالتزامات المالية

للغير أو العجز في تحصيل الديون من الغير سواء علي المدى الطويل أو القصير (Basu, R., Naughton, J.P., & Wang, C., 2022).

وتري الباحثة أن قدرة المنشآت علي الصمود بنجاح أمام الأزمات المالية والاقتصادية ينتج عنه قدرة هذه المنشآت علي تمييزها بالجداراة الائتمانية الجيدة، بالإضافة إلي أن التطبيق الجيد لقواعد الحوكمة يؤثر بالإيجاب علي تقييم وكالات التصنيف الدولية، وهذا ما تحقق أيضاً عندما نجحت إدارة المنشآت في الحد من تقلبات الأرباح السنوية وإدارة الأرباح بالاستحقاقات أو بالأنشطة الحقيقية، كما يتحقق عند الإفصاح عن الأخبار الجيدة مثل خطط التوسع المستقبلية ضمن الإفصاح السردى السنوي.

وقد تواجه وكالات التصنيف عوائق تمنعها من التصنيفات الدقيقة وهي عدم الحصول علي معلومات دقيقة وموثوقة من المنشآت، فإن جودة المعلومات التي تقدمها المنشآت تساعد بشكل بارز في تقييمات المخاطر (Sethuraman, M., 2019)، حيث أوضحت أحدي الدراسات أن عدم تماثل المعلومات يعتبر قيلاً رئيسياً في تمويل البنوك العالمية بصفتها وسيط مالي فبالتالي يحتاج إلي مزيد من المعلومات لتقييم المقترض قبل توجيه الأموال (Gadzo, S. G., Kporgbi, H. K., & Gatsi, J.G., 2019). في حين أشارت دراسة (Kraft, P., 2015) إلي أن التعديلات الكمية التي أجرتها وكالة Moody لأرقام البيانات المالية والتعديلات النوعية علي التصنيفات الائتمانية تُمكنها من التقاط مخاطر التخلف عن السداد بشكل أفضل بما يتوافق مع معالجة المعلومات المادية وغير المادية بشكل فعال. ويتضح من ذلك أن تحسين مؤشرات التقارير المالية يقلل من درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان وبالتالي يقلل الخلاف حول مخاطر التخلف عن السداد المتوقعة لإصدار السندات بين وكالات التصنيف.

كما تؤثر التقارير المالية المعدة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي IFRS9 علي الودائع عن طريق تعزيز ثقة المودعين في البنوك وذلك لأنها توفر ضمانات أكثر وحماية أعلى مما يساعد المؤسسات المصرفية من توفير السيولة والوفاء بالتزاماتها

في وقت استحقاقها، كما تسهم في تعزيز الدراسة السليمة لملاء العملاء الائتمانية، ويترتب على ذلك حماية البنوك من أي مخاطر تتعلق بعدم وفاء المقترضين بالتزاماتهم المالية بالإضافة إلى تقديم نماذج موضوعية دقيقة لاحتساب مخصصات الاضمحلال ومكونات معيار كفاية رأس المال، ومن ثم يربط معيار IFRS9 بين المعالجة المحاسبية للأصول وأدوات الدين بأنشطة إدارة المخاطر كما يعمل بشكل أساسي على قياس الأصول والالتزامات المالية عن طريق ثلاثة جوانب رئيسية تتمثل في تصنيف وقياس الأصول، والخسائر الائتمانية المتوقعة، ومحاسبة التحوط، وذلك بهدف رفع مستويات الأمان وتعزيز الملاءة المالية للبنوك (شاهين، البغدادي، ٢٠١٨)، وطبقاً لذلك أقرت مقررات بازل ٣ ثلاثة محددات أساسية لكل من المدخل المعياري ومدخل التصنيف الداخلي التي تكمن في احتمال التعثر وقيمة المديونية عند التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر لتعزيز دقة القياس والإفصاح عن المخاطر الائتمانية وتكوين المخصصات الكافية لمواجهتها.

وترى الباحثة أن جودة المعلومات المحاسبية المستمدة من التقارير المالية مستخدمى المعلومات في اتخاذ القرارات الرشيدة وينتج عن ذلك تخفيض درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان بين وكالات التصنيف، كما توفر جودة مقاييس التقارير المالية معلومات عن خطط الإدارة والوضع المالي للمنشأة وسياسات توزيع عائدات الأسهم ويترتب على ذلك زيادة فرص الاستثمار وتقليل مخاطر الائتمان عن طريق قدرة جودة التقارير المالية بتقدير احتياجات التمويل للمنشأة وقدرتها على سداد القروض في المستقبل، كما يساعد مصداقية التقييم المحاسبي للزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان على تصنيف محفظة القروض ضمن المراحل المختلفة وبالتالي احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بكل مرحلة.

كما تُمكن جودة مقاييس التقارير المالية من الحصول على أدلة كافية ومناسبة لتحسين قياس مخاطر الائتمان من خلال الاستفادة من المعلومات المالية واستخدام الأساليب الكمية والنماذج الرياضية وتحليل البيانات وحل المشكلات، حيث تعتبر

المعلومات المالية التي تقدمها جودة التقارير المالية إحدى الضوابط الهامة في مجال تقييم المعلومات المفيدة عن قياس مخاطر الائتمان بين وكالات التصنيف لما تتمتع به من خصائص تتسم بالتوقيت الملائم مثل تقييم معلومات مستقبلية عن العملاء الذين يتأخرون في سداد القروض بجانب السرعة الفائقة في تقديم المعلومات اللازمة وإجراء العديد من الاختبارات الرقابية للتأكد من تحقق الشروط مثل فحص الحد الأدنى للائتمان وضمن المعالجة المحاسبية للبيانات مما يؤدي إلي الاعتماد عليها في قياس درجة مخاطر الائتمان (Kim, Y., & An, J., 2021).

واستناداً لما سبق تري الباحثة أن تحسن مقاييس التقارير المالية ساعد من زيادة دقة التنبؤات للأرباح المستقبلية بحيث عندما تزيد جودة المعلومات المحاسبية المنشورة مع زيادة كميته يؤدي ذلك إلي تخفيض حجم المعلومات الخارجية التي يعتمد عليها المحللون في تقديراتهم ويترتب علي ذلك تخفيض الاختلافات بين المحللين الماليين وتقليل فجوة التنبؤات مما يساعد في تقليص درجة عدم التأكد من تقدير مخاطر الائتمان بين وكالات التصنيف، كما أن تعزيز مقاييس التقارير المالية للمنشأة بخاصية الشفافية والقابلية للمقارنة من خلال توفير معلومات ملائمة ومفيدة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب وتحسين الإفصاح بشكل منتظم للتأكد من أن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها ذات صلة بمخاطر الائتمان للمنشأة ومعايير الصناعة وظروف السوق الحالية ويترتب علي ذلك تلاشي الاختلاف بين وكالات التصنيف.

القسم الثاني: تحليل الدراسات السابقة واشتقاق الفروض البحثية

يتمثل الهدف من عرض وتحليل الدراسات السابقة في مجالي مقاييس التقارير المالية ودرجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان في معرفة ما تم التوصل إليه من نتائج وتوصيات للاستفادة منها في استنتاج الفجوة البحثية العلمية في مجال مخاطر الائتمان ومقاييس التقارير المالية واستكمال جوانب هذا البحث حيث استهدفت دراسة (Herath, S. K., & Albarqi, N., 2017)مراجعة المقالات والأوراق البحثية

الحالية فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على مقاييس جودة التقارير المالية وكيفية تقييم هذه الجودة وقياسها في خلال الفترة ٢٠٠٩- ٢٠١٥ وذلك لأهميتها للمستثمرين، أي أن كلما ارتفعت جودة التقارير المالية زادت أهمية الفوائد التي يمكن اكتسابها للمستثمرين ومستخدمي التقارير المالية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود بعض حالات عدم كفاية المعلومات وبعض الثغرات في المقالات الموجودة على سبيل المثال حجم بعض عينات الدراسة ليس كبيراً بما يكفي لاستخراج استنتاجات معقولة.

كما تساءلت دراسة (Bonsall LV, S. B., Koharki, K., & Neamtiu, M., 2017) في ما إذا كانت هناك اختلافات في منهجيات وكالات التصنيف الائتماني ومتي ينتج عنه اختلافات في خصائص التصنيف، وعلي وجه الخصوص ركزت الدراسة على الاختلافات في معالجة المعلومات بين وكالة التصنيف التي تستخدم التحليل النوعي والوصول المباشر إلى إدارة المقترضين في عملية التصنيف الخاصة بها Standard, Poor's مقارنة بوكالة Egan Jones Ratings وكيفية تأثير هذه الاختلافات على جودة التصنيف، وتوصلت الدراسة إلى أنه مع زيادة عدم التأكد في المعلومات حول المقترضين تنخفض أكثر دقة التصنيف والمعلوماتية وحسن التوقيت لوكالة Egan Jones Ratings بالنسبة إلى Standard, Poor's، وأشارت النتائج إلى أن منهجية التقييم الأكثر تقييداً التي يتبعها Egan Jones Ratings تؤدي إلى قيود في معالجة البيانات وبالتالي انخفاض في ميزة جودة تصنيفها للمقترضين الذين لديهم قدر أكبر من عدم التأكد في المعلومات.

وناقشت دراسة (Dehaan, E., 2017) أسباب توقع حدوث انخفاض أو عدم تغير أو تحسن في أداء وكالات التصنيف الائتماني أثناء وبعد الأزمة المالية عن طريق مجموعة من الاختبارات وأشارت الدلائل إلى أن أداء وكالات التصنيف يتحسن أثناء وبعد الأزمة المالية بما يتفق مع استجابة وكالات التصنيف بشكل إيجابي للنقد العام والضغوط التنظيمية، وفي نفس الوقت وجد دليلاً على أن المشاركون المتمرسون في السوق يقللون من اعتمادهم على التصنيفات الائتمانية للشركات بعد

الأزمة بالتوافق مع النماذج النظرية لدور السمعة فإن التفسير المحتمل هو أن وكالات التصنيف تعاني من أضرار غير مباشرة في سمعتها نتيجة لفشل تصنيفها على الأدوات المالية.

بينما هدفت دراسة (Liu, A. Z., Subramanyam, K. R., Zhang, J., & Shi, C., 2018) إلي معرفة ما إذا كانت الشركات التي تخضع لمراقبة الائتمان السلبية تدير أرباحها بالزيادة وما إذا كانت إدارة الأرباح هذه الشركات تؤثر إيجابي علي قرار المراقبة، وأوضحت أن الاستحقاقات التقديرية المطالبة للتقييم والصناعة والأداء المفصح عنه أثناء المراقبة السلبية أعلى بكثير من الاستحقاقات التقديرية السابقة، حيث تقوم إدارة الأرباح بالتلاعب بالاستحقاقات حتي تزيد الدخل بشكل كبير لتجنب خفض التصنيف، وأشارت نتائج الدراسة إلي أن إدارة الأرباح بالاستحقاق لا تعكس محاولات تحسين جودة الائتمان قصيرة الأجل.

واختبرت دراسة (Lim, H. J., & Mali, D., 2018) العلاقة بين تقلبات الأسهم (مخاطر السوق) والتصنيفات الائتمانية (مخاطر الائتمان) وذلك بالتطبيق علي الشركات المدرجة في بورصة كوريا الجنوبية (KRX)، حيث أن المشاركين في السوق يقومون بتعظيم الأرباح ويبحثون عن فرص الاستثمار بهدف تحقيق أعلى عائد ممكن فيما يتعلق بالمخاطر، وقامت الدراسة بتقسيم عينة الشركات إلي استثمارية وغير استثمارية، وأشارت نتائج الدراسة إلي أن العلاقة بين تقلبات الأسهم والتصنيف الائتماني يتناقص الانخفاض في عينة الشركات الاستثمارية مقارنة بعينة الشركات غير الاستثمارية، وبشكل عام أتضح أن الشركات ذات التصنيف الاستثماري أكثر امتصاص للصدمات المرتبطة بالاستثمار المضارب أو بيع الاستثمارات مقارنة بالشركات غير الاستثمارية الحساسة للسعر.

كما استكشفت دراسة (Sethuraman, M., 2019) تأثير سمعة وكالة التصنيف الائتماني علي عمليات الإفصاح الطوعية من مصدري سندات الشركات حيث يختلف الممارسون والمنظمون حول الدور المعلوماتي الرئيسي الذي تلعبه

وكالات التصنيف الائتماني وفائدة التصنيفات الائتمانية في التأثير على تصور المستثمرين للمخاطر الائتمانية لمصدري السندات باستخدام توقعات إدارة الأرباح كمقياس للإفصاح الطوعي، وأوضحت الدراسة أن المستثمرين يطلبون المزيد من الإفصاح من مصدري سندات الشركات عندما تصبح التصنيفات أقل مصداقية كما أشارت الدراسة إلى أن مصدري السندات يكشفون عن المزيد من المعلومات النوعية خلال فترات انخفاض سمعة وكالات التصنيف الائتماني لمساعدة المستثمرين في تقييم مخاطر الائتمان، وتوصلت الدراسة إلى أن المديرين يعتمدون على الإفصاح الطوعي كآلية موثوقة للحد من عدم تناسق المعلومات في أسواق السندات.

في حين هدفت دراسة (Al-Dmour, A., 2019) إلى فحص علاقة مصداقية نظام المعلومات المحاسبية القائم على تنفيذ المبادئ والمعايير كطريقة للرقابة الداخلية والدور الوسيط للإفصاح عن جودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات الأردنية العامة المدرجة، وتم قياس جودة التقارير المالية من خلال إطار المعايير الأساسي لخصائص الجودة، كما تم عمل استبيان ذاتي للإدارة من PLCS في بورصة عمان وجاء ٢٣٩ رداً، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن موثوقية نظام المعلومات المحاسبي تعتمد على تنفيذ إطار عمل المبادئ والمعايير لها علاقة إيجابية بأداء الأعمال والإفصاح بشكل كبير على جودة التقارير المالية.

وحاولت دراسة (Lee, K., & Schantl, S. F., 2019) معرفة حوافز التقارير المالية للشركات بحضور استراتيجية وكالات التصنيف الائتماني وكيفية تأثير هذه الحوافز بمستوي المنافسة في صناعة التصنيف ودور وكالات التصنيف باعتبارها حارس أسواق الديون، وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة المنافسة في مجال التصنيف لا يعد دقيقاً بدرجة كافية أو إذا تولت وكالات التصنيف دور حارس البوابة في ظل المنافسة غير الكاملة في مجال التصنيف، كما أوضحت الدراسة أن دور حارس البوابة للوكالات في المقام الأول يؤدي إلى إضعاف حوافز الإفصاح الخاطئ للشركات مما يؤثر بعد ذلك على استراتيجيات وكالات التصنيف.

واستهدفت دراسة (Ko, C., Lee, P., & Anandarajan, A., 2019) معرفة العلاقة بين حوادث المخاطر التشغيلية وحوكمة الشركات ومخاطر الائتمان وأداء الشركات، حيث قامت بقياس أداء الشركات بالتغيرات في الأرباح ومتى تزداد مخاطر الائتمان نتيجة لارتفاع التأثير المالي لحوادث مخاطر التشغيل، وافترضت الدراسة أن هذا سيكون له تأثير سلبي على أداء الشركات واستخدمت أربعة متغيرات بديلة لقياس حوكمة الشركات، وتوصلت الدراسة إلى أن المستوي الأعلى من حوادث المخاطر التشغيلية مرتبط بارتفاع احتمالية التخلف عن سداد الائتمان وانخفاض أداء الشركات كما أوضحت أن حوكمة الشركات عالية الجودة ترتبط بمستويات أقل من المخاطر التشغيلية وأداء أفضل للشركات كما تقلل احتمالية حدوث أخطاء ائتمانية.

وتناولت دراسة (Gadzo, S. G., Kportorgbi, H. K., & Gatsi, J.G., 2019) تأثير مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية على الأداء المالي للبنوك العالمية في سياق المعادلة الهيكلية SEM وتم جمع البيانات من ٢٤ بنك عالمي في غانا وأظهرت نتائج الدراسة أن مخاطر الائتمان تؤثر سلباً على الأداء المالي كما توصلت الدراسة إلى أن المتغيرات الخاصة بالبنك والتي يتم قياسها من خلال جودة الأصول، والرافعة المالية للبنك، والسيولة تؤثر بشكل كبير على مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية.

كما ناقشت دراسة (Ajao, O. S., & Oluwadamilola, A. O., 2020) مدى تأثير أنظمة الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في صناعة التأمين في نيجيريا، واستخدمت الدراسة تصميم بحث المسح وتم عمل ١٠٠ استبيان عشوائي للباحثين، ٩٨ استبيان تم إعادتها وتحليلها كما تم تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام الإحصاء الوصفي والاستنتاجي وتم تحليل فرضية الدراسة باستخدام تحليل الانحدار، وأظهرت نتائج الدراسة أن بيئة الرقابة وتقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية والمعلومات لهم تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على جودة التقارير المالية لصناعة

التأمين في نيجيريا، مما يعني أن نظام الرقابة الداخلية الفعال يؤثر على جودة التقارير المالية لصناعة التأمين في نيجيريا.

وركزت دراسة (Asadi, S., & Al Janabi, M. A., 2020) على قياس الحجم الحقيقي للمخاطر المالية لشركات التأمين من الاستثمار في سوق الأسهم والسندات وذلك باستخدام تقنية القيمة المعرضة للمخاطر وحيث أنه لا يوجد أي منهج فريد لحساب القيمة المعرضة للمخاطر في الواقع فقد يتم التقليل من أهمية متطلبات رأس المال الملاءة بطريقة لا تفعلها المؤسسات لتغطية مخاطر الاستثمار ومن ناحية أخرى المبالغة في التقدير تسبب في الاختزال الانتقائي في حدوث فائض في رأس المال بالنظر إلى القيمة الزمنية للمال والفرصة من حيث التكلفة، وقد اقترحت الدراسة نموذج داخلي جديد لحساب رأس المال الملاءة لمحافظ الأوراق المالية باستخدام (GJR-EVT-COPULA) حيث أنه يدمج منهج لحساب مخاطر سعر الفائدة وتوزيع مخاطر الائتمان لكل من السندات الحكومية وسندات الشركات، وتوصلت الدراسة إلى أن حجم مخاطر حقوق الملكية باستخدام (GJR-EVT-COPULA) تتطلب طريقة من شركات التأمين للاحتفاظ بمزيد من رأس المال الملاءة لمحافظ الأسهم.

كما بحثت دراسة (Hamdi, K., & Hassen, G., 2021) في تأثير عدم التأكد من السياسة الاقتصادية على مخاطر الائتمان واستراتيجية الإقراض، والقرارات والأداء المصرفي للبنوك التونسية خلال الفترة 1999-2019، حيث تم استخدام نموذج انحدار لوحة التأثيرات الثابتة خلال الفترة 1999-2019 ولقد أوضحت الدراسة أن عدم التأكد من السياسة الاقتصادية يمكن أن يزيد من مخاطر الائتمان كما أنه يؤثر سلباً على حجم قروض البنوك حسب صدمة عرض الائتمان المصرفي، كما أشارت النتائج إلى أنه يجب على البنوك التونسية تولي المزيد من الاهتمام لتعديل مؤشرات إدارة المخاطر واستراتيجية الإقراض على أساس التغيرات في السياسات الاقتصادية لمواجهة عدم التأكد من السياسات الاقتصادية.

وركزت دراسة (Mushafiq, M., Sindhu, M. I., & Sohail, M. K., 2021) على التحقيق في تأثير مخاطر الائتمان على الأداء المالي للشركات غير المالية في مؤشر KSE-100 لبورصة باكستان، بالإضافة إلى تحديد المخاطر المالية ومقاييس الأداء المالي كالأصول والعائد على حقوق الملكية مع توفير دليل موضوعي حول كيفية تأثير مخاطر الائتمان على الأداء المالي للشركات، وأوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان والأداء المالي حيث يتم زيادة إجمالي الأداء المالي من خلال تحسين إدارة مخاطر الائتمان.

بينما تناولت دراسة (Bali, T. G., Subrahmanyam, A., & Wen, Q., 2021) أدلة داعمة للتفسير القائم على مخاطر عدم التأكد مع التركيز على تخفيض التصنيف الائتماني والتدابير البديلة للأزمة المالية، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن مخاطر عدم التأكد تحظى بالأهمية الاقتصادية والإحصائية في سوق سندات الشركات بنسبة ٤٠% شهرياً للسندات ذات الدرجة الاستثمارية و٨١% شهرياً للسندات غير الاستثمارية، حيث يظل تسعير عدم التأكد الاقتصادي قوياً بعد السيطرة على نطاق واسع على مجموعة متنوعة من المخاطر النظامية، والسيولة، وخصائص السندات ولكن ليست مظهراً لتسعير عدم التأكد في الأسهم حيث تختلف مخاطر عدم التأكد للاقتصاد الكلي باختلاف الأسهم والسندات بطريقة تتفق مع مستويات النفور من المخاطرة غير المتجانسة للاعبين المهنيين في الأسهم (مستثمرو التجزئة) مقابل السندات (المستثمرين المؤسسين)، وأوضحت نتائج الدراسة أن المستثمرين المؤسسين الذين ينفرون من مخاطر عدم التأكد يطالبون بعوائد أعلى للاحتفاظ بسندات الشركات ذات مخاطر عدم التأكد العالية.

وتساءلت دراسة (Basu, R., Naughton, J.P., & Wang, C., 2021) ما إذا كان الدور التنظيمي للتصنيف الائتماني يؤثر على سلوك الإفصاح الطوعي للشركات عن طريق فحص ما إذا كانت الشركات تعدل سياسات الإفصاح الخاصة بها استجابة لتغييرات التصنيف الائتماني التي تنشأ لأسباب لا علاقة بها بأي تغييرات

تصنيف ائتماني، وأوضحت نتائج الدراسة وجود ارتباط سلبي بين اتجاه تغيير التصنيف الائتماني واحتمالية توقعات الإدارة، كما أشارت الدراسة إلي أن وكالات التصنيف الائتماني لها تأثير إيجابي على تقديم الشركات للإفصاح الطوعي من خلال الدور التنظيمي للتصنيف الائتماني.

في حين قدمت دراسة (Christensen, D. M., Serafeim, G., & Sikochi, S., 2021) دليل تجريبي على المدى الذي يساعد به إفصاح الشركة عن التصنيفات البيئية والاجتماعية والحوكمة في تفسير الاختلاف في تصنيف ESG، حيث يساعد الإفصاح الأكثر في تقليل الخلاف بين وسطاء المعلومات وبالتالي فزيادة الإفصاح عن ESG يؤدي إلي مزيد من الخلاف حول ESG عبر وكالات التصنيف، وتوصلت الدراسة إلي أن الإفصاح الأكثر بشأن البيئة والمجتمع والحوكمة يرتبط بتقلبات أعلى في العائد، وتحركات أسعار مطلقة أكبر، واحتمالية أقل لإصدار تمويل خارجي، وهذا يعني أن الإفصاح عن ESG يؤدي عموماً إلي تقاوم الخلاف في تصنيف ESG بدلاً من حلها.

وبحثت دراسة (Abdesslem, R. B., Chkir, I., & Dabbou, H., 2022) في تأثير مخاطر الائتمان والسيولة كما حققت في الدور الوسيط للقدرة الإدارية حول العلاقة بين المخاطرة واحتمالية تعثر البنوك التجارية الأوروبية خلال الفترة 2006-2017 حيث بلغت العينة 78 بنكاً، كما استخدمت الدراسة تحليل البيانات المغلف ونموذج tobit لقياس كفاءة البنوك ثم إجراء اختبارات المتانة الداخلية ومواصفات النموذج، وأوضحت نتائج الدراسة أن كلاً من مخاطر الائتمان والسيولة تؤثر بشكل إيجابي على احتمالية تعثر البنك، كما أشارت الدراسة إلي أن مصطلح التفاعل بين القدرة الإدارية ومخاطر الائتمان مرتبط بشكل إيجابي بمخاطر تخلف البنك عن السداد أي أن القدرة الإدارية المفرطة تعزز العلاقة بين المخاطرة واحتمالية تعثر البنك.

كما اختبرت دراسة (Roeder, J., Palmer, M., & Muntermann, J., 2022) أثر قيمة تقارير المحللين على تقييم مخاطر الائتمان كما بحثت في العلاقة بين إدارة مخاطر الائتمان واتخاذ القرار القائم على البيانات والمحللين الماليين، كما استخدمت الدراسة التحليل التجريبي كإحذار اللوحة لتوصيل الانتشار والمتغيرات الكمية والمقاييس المستخرجة من تقارير المحللين وذلك بالتطبيق على ٣٣٨٦ تقرير محلل تغطي ٢٢ شركة خلال الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠٢٠، أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إحصائية بين تنبؤ المحللين بالتقارير ومخاطر الائتمان.

وأخيراً حققت دراسة (Abdelaziz, H., Rim, B., & Helmi, H., 2022) في العلاقة بين مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وربحية البنك داخل دول الشرق الأوسط ولذلك استخدمت بيانات عينة تتكون من ٣٨ بنك تقليدي موجود في ١٠ دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي تم ملاحظتها خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٥ كما استخدمت الدراسة طريقة الانحدار غير المتصل، وتوصلت الدراسة إلى أن ربحية البنك حساسة بشكل سلبي على زيادة مخاطر الائتمان والسيولة، كما أشارت إلى أن ربحية البنوك تنخفض بشكل ملحوظ مع ارتفاع مستوى مخاطر الائتمان والسيولة.

- التعليق على الدراسات السابقة

في ضوء ما تم عرضه من الدراسات السابقة يتضح أن هناك اهتماماً كبيراً بمقاييس جودة التقارير المالية ومدى تأثيرها على مخاطر الائتمان أوضحت بعض الدراسات أن يمكن تطوير إدارة مخاطر الائتمان إذا ما توفر قياس صحيح ودقيق وموضوعي يعتمد على تخطيط مستقبلي بعيداً عن التحيز لمخاطر الائتمان وتقديم المعلومات بموثوقية تامة وبالتالي يصبح بشكل يفي بالاحتياجات الخاصة المقدمة لمتخذ القرار الائتماني، حيث أوضحت دراسة (Herath, S. K., & Albarqi, N., 2017) أن كلما ارتفعت جودة التقارير المالية زادت أهمية الفوائد التي يمكن اكتسابها للمستثمرين ومستخدمي التقارير المالية، وبحثت دراسة (Lee, K., &

(Schantl, S. F., 2019) في معرفة حوافز التقارير المالية للشركات بحضور استراتيجية وكالات التصنيف الائتماني وكيفية تأثير هذه الحوافز بمستوي المنافسة في صناعة التصنيف ودور وكالات التصنيف باعتبارها حارس أسواق الديون، وأشارت دراسة (Bonsall LV, S. B., Koharki, K., & Neamtiu, M., 2017) إلى أنه مع زيادة عدم التأكد في المعلومات حول المقترضين تتخفض أكثر دقة التصنيف والمعلوماتية. كما أوضحت دراسة (Ko, C., Lee, P., & Anandarajan, A., 2019) أن حوكمة الشركات عالية الجودة ترتبط بمستويات أقل من المخاطر التشغيلية وأداء أفضل للشركات كما تقلل احتمالية حدوث أخطاء ائتمانية. وأخيراً أوضحت دراسة (Basu, R., Naughton, J.P., & Wang, C., 2021) أن وكالات التصنيف الائتماني لها تأثير إيجابي على تقديم الشركات للإفصاح الطوعي من خلال الدور التنظيمي للتصنيف الائتماني.

ومن الدراسات التي تناولت مخاطر الائتمان كدراسة (Mushafiq, M., Sindhu, M. I., & Sohail, M. K., 2021) التي أوضحت نتائجها وجود علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان والأداء المالي حيث يتم زيادة إجمالي الأداء المالي من خلال تحسين إدارة مخاطر الائتمان، وأوضحت دراسة (Gadzo, S. G., Kportorgbi, H. K., & Gatsi, J.G., 2019) أيضاً أن مخاطر الائتمان تؤثر سلباً على الأداء المالي كما توصلت الدراسة إلى أن المتغيرات الخاصة بالبنك والتي يتم قياسها من خلال جودة الأصول، والرافعة المالية للبنك، والسيولة تؤثر بشكل كبير على مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية.

مما أوجد فجوة بحثية في الأدب المحاسبي عن أثر مقاييس جودة التقارير المالية على درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان بين وكالات التصنيف، نظراً لأنه يجب النظر إلى تقييم وكالات التصنيف الائتماني بكثير من الحظر وذلك لصعوبة أن يشمل تقييم وكالة واحدة على كل الحقائق ولا يعد تخفيض التصنيف دليلاً قاطعاً على حدوث التعثر، كما أن بعض مؤسسات التصنيف الائتماني تضخم من تقييمها في حالة الرواج

الاقتصادي وزيادة ثقة المستثمرين، كما أن وكالات التصنيف عرضة للاحتيال من جانب إدارة المنشآت عند تقديم معلومات مالية مضللة ناتجة عن ممارسة إدارة أرباحها بهدف تجنبها لتصنيف ائتماني منخفض، لذا يفضل اعتماد وكالات التصنيف الائتماني على تقارير مالية ذات جودة عالية في قياس التصنيف الائتماني. الأمر الذي دعي الباحثة إلى إجراء الدراسة الحالية لمعرفة تقييم مقاييس التقارير وأثرها على درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان بين وكالات التصنيف في البيئة المصرية.

- اشتقاق الفروض البحثية

بالاعتماد على ما تم عرضه بالدراسات السابقة في مجالي مقاييس التقارير المالية ودرجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان قامت الباحثة باشتقاق الفروض التالية:

- **الفرض الأول:** لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمقاييس جودة التقارير المالية على تخفيض درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان باستخدام المدخل المعياري لوكالات التصنيف الائتماني.
- **الفرض الثاني:** لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمقاييس جودة التقارير المالية على تخفيض درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان باستخدام مدخل التصنيف الداخلي.
- **الفرض الثالث:** لا توجد فروق جوهرية بين استخدام المدخل المعياري واستخدام مدخل التصنيف الداخلي لتخفيض درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان.
- **الفرض الرابع:** لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمقاييس التقارير المالية على المخاطر الائتمانية المتوقعة.

القسم الثالث: تصميم الدراسة التطبيقية واختبار الفروض البحثية

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على دور مقاييس التقارير المالية في التأثير على تخفيض درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان بين وكالات التصنيف الائتماني الدولية والهيئات المنظمة، وكذلك التصنيف الائتماني من خلال استخدام معدلات التصنيف الداخلية، وعلاوة على ذلك ستحاول الباحثة التعرف على مدى الفروق الجوهرية بين استخدام المدخلين في تصنيف المخاطر الائتمانية، واختبار أثر جودة التقارير المالية على المخاطر الائتمانية المتوقعة بعد قياسه باستخدام النماذج التنبؤية في هذا الشأن.

ولذلك ستقوم الباحثة بتخصيص هذا الجزء من الدراسة لعرض الإجراءات التي يجب القيام بها لاختبار الفروض الإحصائية، والنتائج التي تم التوصل إليها من تحليل البيانات وتشغيل نموذج اختبار الفروض، والتفسير الممكن لتلك النتائج وذلك على النحو التالي:

أولاً: صياغة الفروض الإحصائية للدراسة

تعتمد درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان وتصنيف الديون على ما تقره الوكالات الدولية للتصنيف الائتماني من طبيعة الديون، وغالباً ما يتم ذلك اعتماداً على المتغيرات المحيطة بطبيعة الديون واحتمالية السداد المتوقعة وكذلك المخاطر المحيطة بالمنشأة، وفي هذا الصدد ظهرت مقررات لجنة بازل لتحسم قضية عدم التأكد بمخاطر الائتمان وتصنيف الديون بالاعتماد على أحد مدخلين الأول منهما هو المدخل المعياري وهو المدخل الذي اعتمد على تحديد المعايير اللازمة لعدم التأكد بمخاطر الائتمان للأصول (القروض والمطالبات المستحقة لدى الغير) بناء على التصنيفات المختلفة للأصول، أم المدخل الثاني فهو المدخل الذي يعتمد على التصنيف الداخلي للديون وهو ما يسمح للمؤسسة نفسها باستخدام النماذج الداخلية التي تخص بياناتها في حساب احتمالات التعثر المالي والتي يمكن استخدامها بعد ذلك في حساب التصنيف الائتماني، وبالتالي يمكن للباحثة صياغة الفرضين الإحصائيين التاليين:

الفرض الإحصائي الأول للدراسة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمقاييس جودة التقارير المالية على تخفيض درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان باستخدام المدخل المعياري لوكالات التصنيف الائتماني.

الفرض الإحصائي الثاني للدراسة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمقاييس جودة التقارير المالية على تخفيض درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان باستخدام مدخل التصنيف الداخلي

وعلى الرغم من وجود المدخلين في مقررات لجنة بازل إلا أن كلاهما له منهجية مختلفة في التطبيق وينعكس ذلك على تخفيض درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان للأصول (القروض والمطالبات المستحقة لدى الغير)، حيث أن حساب الهيئات المهنية في التصنيف الائتماني كثيراً ما يختلف عن استخدام النماذج الداخلية للمؤسسة ذاتها، وذلك لأن المؤسسات المهنية للتصنيف الائتماني لا تأخذ في حسابها المتغيرات الداخلية للمؤسسة ولا تأخذ في حسابها الأطراف التعاقدية في الديون. ومن ثم يمكن للباحثة صياغة الفرض الإحصائي الثالث للدراسة على الشكل التالي:

الفرض الإحصائي الثالث للدراسة: لا توجد فروق جوهرية بين استخدام المدخل المعياري واستخدام مدخل التصنيف الداخلي لتخفيض درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان.

وأخيراً يؤدي التباين المعلوماتي بين الأطراف المتعاقدة في عقود الدين إلى حدوث المخاطر الائتمانية المتوقعة، وهي الجزء الذي يتعثر الحصول عليه من إجمالي القروض والمطالبات المستحقة لدى الغير، وهنا يصبح التساؤل بشأن مقاييس التقرير المالي وما ينطوي عليه من جودة بالمعلومات المحاسبية أن تؤثر على المخاطر الائتمانية المتوقعة. ومن ثم يمكن للباحثة صياغة الفرض الإحصائي الرابع للدراسة على الشكل التالي:

الفرض الإحصائي الرابع للدراسة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمقاييس التقارير المالية على المخاطر الائتمانية المتوقعة.

ثانياً: توصيف متغيرات الدراسة وأدوات القياس

استناداً إلى العرض السابق للإطار النظري لصياغة الفروض الإحصائية للدراسة يمكن للباحثة عرض متغيرات الدراسة وأدوات قياسها لأغراض تحليل العلاقة بين المتغيرات على النحو التالي:

أ- المتغير المستقل للدراسة:

تمثل مقاييس التقارير المالية المتغير المستقل للدراسة الحالية، ويمكن للباحثة استخدام نموذج جونز المعدل المقوم بالأداء لقياس مقاييس جودة التقرير المالي، حيث سيتم استخراج المستحقات التقديرية من ذلك النموذج واستخدامها كمقياس عكسي لجودة التقرير المالي، يأخذ ذلك النموذج الشكل التالي:

$$TACC/LagTA = \alpha_0 + \alpha_1(1/LagTA) + \alpha_2(\Delta REV - \Delta REC)/LagTA + \alpha_3(LagROA) + \alpha_4(PPE/LagTA) + \varepsilon \quad (1)$$

حيث أن:

TACC = المستحقات الكلية، وتساوي الفرق بين صافي الدخل من واقع قائمة التدفقات النقدية وصافي التدفقات النقدية التشغيلية؛

ΔREV = التغير في صافي المبيعات؛

ΔREC = التغير في صافي العملاء وأوراق القبض؛

Lag ROA = العائد على الأصول في السنة السابقة؛

PPE = إجمالي الأصول الثابتة قبل خصم مجمع الاهلاك؛

LagTA = إجمالي الأصول في السنة السابقة.

وسيتم تشغيل النموذج رقم (١) السابق باستخدام كافة البنوك المتاح عنها البيانات اللازمة لتشغيله، مع مراعاة أن يتم تشغيل النموذج على كل سنة على حدة ولكل صناعة على حدة كما ستتم مراعاة ألا يقل عدد البنوك عن ٨ بنوك، وإلا فسيتم استبعاد البنوك المدرجة بتلك الصناعة من الدخول في العينة النهائية للدراسة، وفي ذلك ستعتمد الباحثة على التصنيف القطاعي للبنوك الواردة بالموقع الإلكتروني للبورصة المصرية. وبعد أن يتم تشغيل النموذج بالكيفية السابقة، فإن الباحثة ستستخدم بواقي ذلك النموذج كمقياس للمستحقات التقديرية ومن ثم مستوى مقاييس جودة التقرير المالي، حيث تمثل تلك البواقي الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير التقديرية المقدره من قبل النموذج، وهكذا فإن تلك البواقي قد تحمل إشارة موجبة ومن ثم فهي تعكس إدارة الأرباح بالزيادة، كما قد تحمل إشارة سالبة ومن ثم فهي تعكس إدارة الأرباح بالنقص، ومن ثم يمكن للباحثة استغلالها كمقياس عكسي لمقاييس جودة التقرير المالي من خلال ضرب قيمة البواقي في (-١).

ب- المتغير التابع للدراسة

يتمثل المتغير التابع للدراسة في درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان في ظل اختلاف مداخل التصنيف بين الوكالات العالمية للتصنيف الائتماني، حيث تختلف طرق التصنيف بين المدخل المعياري المستخدم من قبل الهيئات المنظمة، ومدخل التصنيف الداخلي التي تعتمد عليها المؤسسة نفسها في قياس درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان، ويمكن توضيح كل منهما على النحو التالي:

- المدخل المعياري لدرجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان

في إطار الضوابط الرقابية المنبثقة من مقررات لجنة بازل أعد البنك المركزي المصري مدخلاً معيارياً لدرجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان للمطالبات والقروض المختلفة بكافة أشكالها وأنواعها. وما يخص الباحثة في هذه الدراسة هو المطالبات والقروض المستحقة على كلٍ من البنوك والشركات والقروض غير المنتظمة، وقد حددها البنك المركزي على النحو التالي:

تقييم مقاييس التقارير المالية وأثرها على تنفيذ درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان: دراسة تطبيقية

د/ نرمين علي محمد المر

● بالنسبة للبنوك:

التصنيف الائتماني	من AAA إلى AA-	من A+ إلى A-	من BBB+ إلى BBB-	من BB+ إلى B-	أقل من B-	غير مصنف
وزن المخاطر	20%	50%	50%	100%	100%	50%
وزن المخاطر للمطالبات بالعملة الأجنبية ذات فترة استحقاق متبقية ثلاثة شهور أو أقل	20%	20%	20%	50%	100%	20%
وزن المخاطر للمطالبات بالجنبة المصري ذات فترة استحقاق متبقية ثلاثة شهور أو أقل	20%					

● بالنسبة للشركات:

التصنيف الائتماني	من AAA إلى AA-	من A+ إلى A-	من BBB+ إلى BB-	أقل من BB-
وزن المخاطر	20%	50%	100%	100%

● بالنسبة للقروض والتسهيلات غير المنتظمة (المتأخرات):

يتم ترجيح الجزء غير المغطى من القروض والتسهيلات غير المنتظمة على النحو التالي:

- 100% إذا كان المخصص القائم أقل من 20% من رصيد القرض أو التسهيل.
- 100% إذا كان المخصص القائم 20% فأكثر من رصيد القرض أو التسهيل.
- 100% للقروض أو التسهيلات غير المنتظمة المضمونة بعقارات سكنية.
- ترجح القروض والتسهيلات غير المنتظمة ذات وزن مخاطر أعلى من 100% بوزن المخاطر الأصلي المعطى لتلك المطالبة.

- مدخل التصنيف الداخلي لدرجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان

يعتمد استخدام مدخل التصنيف الداخلي في قياس درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان على استخدام الأصول المرجحة بالمخاطر ولا سيما القروض والالتزامات المستحقة لدى الغير من بنوك وشركات ومؤسسات مختلفة، ويمكن الاعتماد على ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$RWA = (k)(12.5)(EAD)$$

Where:

$$K = (LGD)[N((\sqrt{1/(1-R)})N^{-1}(PD) + (\sqrt{R/(1-R)})N^{-1}(0.999) - PD)]$$

حيث أن:

$RWA =$ القيمة المرجحة بالمخاطر؛

$PD =$ هي احتمالية الاخفاق في سداد الديون وقد أصبح الإفصاح عنها إلزامياً بموجب تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 9؛

$EAD =$ وهي قيمة أرصدة القروض والمطالبات المستحقة لدى الغير من بنوك وشركات ومؤسسات أخرى؛

$R =$ وهي معامل يساوي ٠,١٥ للقروض المنتظمة، وتساوي ٠,٠٤ للقروض غير المنتظمة؛

$LGD =$ نسبة القيمة المعرضة للخطر من إجمالي قيمة القروض والمطالبات المستحقة للغير، وهي ناتج احتمالات تحليل Probit المبينة على متغيري احتمالات الاخفاق PD المفصح عنها من قبل البنك، وأرصدة القروض المستحقة لدى الغير EAD؛

بالإضافة إلي أن المخاطر الائتمانية وجب الإفصاح عنها بموجب تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 9 نتيجة الاتفاقيات التعاقدية للديون، وغالباً ما تحتوي هذه الاتفاقيات علي الكثير من العيوب المعلوماتية، ونتيجة هذه العيوب ينتج ما يسمى بالمخاطر الائتمانية المتوقعة وهي المخاطر المحتمل حدوثها نتيجة التباين المعلوماتي بين الأطراف المتعاقدة أي أنها الشق المحتمل عدم القدرة على سداه من قيمة القروض والالتزامات المستحقة لدى الغير، وهذا الشق تختلف احتمالات التعثر فيه باختلاف التصنيف الائتماني وتغيرات

الأرباح المحيطة بالمنشأة ولعل أهمها تغيرات مستويات الربحية، ومن ثم سيتم الاعتماد على نموذج (Ball, et al., 2008; Dou, 2016) التالي:

$$\text{Downgrade} = \alpha + \beta_1 \Delta Et-1 + \beta_1 \Delta Et-2 + \beta_1 \Delta Et-3 + \beta_1 \Delta Et-4 + \varepsilon.$$

حيث أن:

Downgrade = متغير وهمي يأخذ القيمة 1 إذا ما انخفض التصنيف الائتماني للقرض من الربع السابق إلى الربع الحالي، والقيمة صفر فيما عدا ذلك؛

$\Delta Et-1$ = التغير في الأرباح من الربع السابق إلى الربع الحالي (الربع الأول) وبالمثل في الربع الثاني Et-2 والثالث Et-3 والرابع Et-4.

ويستند هذا النموذج إلى التحليل الاحتمالي (Probit Regression)، والذي يحدد نسب الخسائر الائتمانية المتوقعة النموذجية وبضرب هذه النسب في قيمة القروض والالتزامات المستحقة لدى الغير (EAD) يتم الحصول على قيمة المخاطر الائتمانية المتوقعة.

ج- المتغيرات الضابطة للعلاقة

تتمثل أهم المتغيرات الضابطة للعلاقة في المتغيرات الخاصة بالتأثير على المتغير التابع للدراسة والخاصة بالمخاطر الائتمانية، والتي يتمثل أهمها من وجهة نظر الباحثة في:

المتغير	الرمز	التفسير
نسب القيمة السوقية	MTB	إجمالي القيمة السوقية إلى الدفترية
الرافعة المالية	LEV	إجمالي الالتزامات مقسومة على إجمالي الأصول
معدل العائد على الأصول	ROA	صافي الدخل مقسوماً على إجمالي الأصول
الحجم	Log Size	لوغاريتم القيمة الدفترية لإجمالي الأصول

ثالثاً: نموذج تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة

في إطار تحليل متغيرات الدراسة وصياغة الفروض الإحصائية يمكن للباحثة صياغة نموذج الدراسة من خلال العرض التالي:

أ- نموذج اختبار الفرض الإحصائي الأول للدراسة

يتنبأ الفرض الأول للدراسة بتحليل أثر مقاييس جودة التقارير المالية على تخفيض درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان للقروض والمطالبات المستحقة لدى الغير باستخدام المدخل المعياري. ومن ثم يمكن للباحثة صياغة النموذج الإحصائي لاختبار الفرض الأول على النحو التالي:

$$C_Rating (SM) = \beta_0 + \beta_1 FRQ + \beta_2 MTB + \beta_3 LEV + \beta_4 ROA + \beta_5 \text{Log Size} + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

حيث أن:

$C_Rating (SM) =$ مستوى الترجيح الائتماني للقروض والمطالبات المستحقة لدى الغير باستخدام المدخل المعياري؛

$FRQ =$ مقاييس جودة التقرير المالي، وهي قيمة البواقي المستخرجة من نموذج جوائز المعدل رقم (1) السابق؛

وقد تم تعريف بقية المتغيرات فيما سبق.

ب- نموذج اختبار الفرض الإحصائي الثاني للدراسة:

يتنبأ الفرض الثاني للدراسة بتحليل أثر مقاييس جودة التقارير المالية على تخفيض درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان للقروض والمطالبات المستحقة لدى الغير باستخدام طرق التصنيف الداخلي. ومن ثم يمكن للباحثة صياغة النموذج الإحصائي لاختبار الفرض الثاني على النحو التالي:

$$C_Rating (IRM) = \beta_0 + \beta_1 FRQ + \beta_2 MTB + \beta_3 LEV + \beta_4 ROA + \beta_5 \text{Log Size} + \varepsilon_{it} \quad (3)$$

حيث أن:

$C_Rating (IRM)$ = درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان للقروض والمطالبات المستحقة لدى الغير باستخدام مدخل التصنيف الداخلي؛

وقد تم تعريف بقية المتغيرات فيما سبق.

ج- نموذج اختبار الفرض الإحصائي الثالث للدراسة

يتنبأ الفرض الثالث للدراسة باختبار الفروق الجوهرية بين درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان للقروض والمطالبات المستحقة لدى الغير باستخدام المدخل المعياري ودرجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان للقروض والمطالبات المستحقة لدى الغير باستخدام مدخل التصنيف الداخلي. ومن ثم يمكن للباحثة صياغة النموذج الإحصائي لاختبار الفرض الثالث على النحو التالي:

$$C_Rating (SM) \neq C_Rating (IRM) \quad (4)$$

وقد تم تعريف كافة المتغيرات فيما سبق.

د- نموذج اختبار الفرض الإحصائي الرابع للدراسة

يتنبأ الفرض الرابع للدراسة بتحليل أثر مقاييس التقارير المالية على المخاطر الائتمانية المتوقعة. ومن ثم يمكن للباحثة صياغة النموذج الإحصائي لاختبار الفرض الرابع على النحو التالي:

$$ECL = \beta_0 + \beta_1 FRQ + \beta_2 MTB + \beta_3 LEV + \beta_4 ROA + \beta_5 \text{Log Size} + \varepsilon_{it} \quad (5)$$

حيث أن:

ECL = هي قيمة المخاطر الائتمانية المتوقعة والمستخرجة بناء على النسب الواردة من نتائج تحليل النموذج رقم (..) الخاص بالنسب المتوقعة للمخاطر الائتمانية المتوقعة؛

وقد تم تعريف كافة المتغيرات فيما سبق.

رابعاً: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك المقيدة في البورصة المصرية والممتاحة للتحميل على الموقع الإلكتروني للبورصة المصرية وعددهم ١٤ بنك، وتمثلت عينة الدراسة في عدد البنوك المتاحة التي يتوافر فيها بيانات قياس المتغيرات وذلك خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١، ويرجع بدء الفترة الزمنية من عام ٢٠١٨ إلى أن هذا العام هو الذي تم فيه تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 9 الخاص بتطبيق الإفصاحات المناسبة عن المخاطر الائتمانية المتوقعة والتصنيف الائتماني للقروض والمطالبات المستحقة لدى الغير، وتتنحصر هذه القروض والمطالبات في خمسة أنواع رئيسية تتمثل في: بطاقات الائتمان والقروض الشخصية، والقروض العقارية، وإجمالي قروض الأفراد، وإجمالي قروض المؤسسات.

وباستبعاد عدد ٤ بنوك من إجمالي المجتمع تصبح العينة الرئيسية للدراسة هي عدد ٢٠٠ مشاهدة خلال الفترة الزمنية المحددة (١٠ بنوك × ٤ سنوات × ٥ أنواع من القروض)، وباستبعاد البيانات المفقودة وعددها ٤٢ مشاهدة، واستبعاد ١٢ مشاهدة لبيانات ذات قيم شاذة ومتطرفة تصبح العينة النهائية للدراسة ١٤٦ مشاهدة.

خامساً: نتائج الدراسة

يمكن للباحثة استعراض نتائج الدراسة من خلال ثلاثة محاور أساسية يتمثل الأول في عرض الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة، ويتمثل الثاني في جدول التقسيم والتوزيع للملاحظات بين الدرجات المختلفة لعدم التأكد بمخاطر الائتمان

سواء المبنية على المدخل المعياري أو مدخل التصنيف الداخلي، ويتمثل الثالث في عرض مصفوفة ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة، ويتمثل الرابع في عرض نتائج اختبارات الفروض الإحصائية للدراسة، وذلك على النحو التالي:

أ- الإحصاءات الوصفية:

تهدف الإحصاءات الوصفية إلى عرض طبيعة العينة وتوزيعها وتعطي إشارة عن مدى اعتدالية البيانات، ومن ثم إمكانية الاعتماد على نتائج الدراسة الحالية بالعينة المستخدمة لمقابلتها بنتائج الدراسات الأخرى المناظرة ذات الصلة. وقد أسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن الجدول رقم (١) التالي:

جدول رقم (١): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة (ن = ١٤٦)

	Min.	Max.	Mean	Std. Deviation	Skewness	Kurtosis
C_Rating (SM)	0.2	1.5	0.36	0.18	1.25	1.36
Log C_Rating (IRM)	2.3979	9.5887	6.844	1.236	0.965	2.226
ECL	1.412	3.618	2.652	0.654	1.416	1.396
FRQ	-0.226	0.487	0.126	0.226	-0.227	-2.715
MTB	0.758	2.411	1.236	0.536	1.111	1.318
LEV	-0.087	0.718	0.537	0.216	0.987	1.411
ROA	-0.075	0.462	0.312	0.112	1.456	2.136
Log Size	2.315	9.781	6.415	1.315	1.627	1.326

يتبين للباحثة من خلال العرض السابق للجدول رقم (٢) الخاص بالإحصاءات الوصفية مجموعة من الملاحظات التي يمكن توضيحها فيما يلي:

- يتبين أن الوسط الحسابي لدرجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان المعياري يبلغ ٣٦% وهي نسبة تنحصر ما بين ٢٠% الحد الأدنى و ١٥٠% الحد الأقصى والجدير بالذكر أن درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان باستخدام المدخل المعياري يعبر عن وزن المخاطر، ومن ثم فإن انخفاض درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان يعني انخفاض مستوى المخاطر ومن ثم ارتفاع مستوى التصنيف الائتماني، وعليه تشير انخفاض نسبة وزن المخاطر إلى مؤشر جيد يشير إلى ارتفاع الثقة بالديون.
- يبلغ الوسط الحسابي لدرجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان باستخدام مدخل التصنيف الداخلي ٦,٨٤٤، والجدير بالذكر أنها قيمة مرتفعة تقترب من الحد الأقصى البالغ ٩,٥٨٨، كما يلزم التنويه على الاختلاف الجذري بين استخدام مدخل التصنيف الداخلي أو المدخل المعياري، حيث أن يعتمد مدخل التصنيف الداخلي على استخدام الدرجات للأصول المرجحة بالمخاطر لقياس درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان ومن ثم زيادتها يدل على زيادة درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان، بينما عدم التأكد باستخدام المدخل المعياري يشير إلى وزن المخاطر وانخفاضه دليل على زيادة درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان.
- المخاطر الائتمانية المتوقعة يرتفع وسطها الحسابي بما يقارب الحد الأقصى للعينة، حيث بلغ الوسط الحسابي ٢,٦٥، بينما بلغ الحد الأقصى ٣,٦٢، وفي ذلك دلالة على ارتفاع مستوى المخاطر الائتمانية المتوقعة بشكل عام، أي أن تطبيق المعيار الدولي IFRS 9 ساهم في الإفصاح عن مستوى المخاطر الائتمانية المتوقعة بالقروض والمطالبات مستحقة السداد لدى الغير.

- يتبين للباحثة انخفاض مستوى الانحراف المعياري للعينة وانحصار قيم معاملات الالتواء بين ± 3 وانحصار قيم معاملات التفرطح بين ± 10 مما يشير إلى اعتدالية توزيع بيانات عينة الدراسة وعدم تشتتها.

ب- تقسيم وتوزيع المشاهدات بين درجات عدم التأكد بمخاطر الائتمان

في إطار اختلاف مداخل عدم التأكد بمخاطر الائتمان بين المدخل المعياري المستخدم من قبل الهيئات المنظمة وهي البنك المركزي المصري في البيئة المصرية، وبين مداخل التصنيف الداخلي التي تعدها المؤسسات لنفسها، يحدث ما يؤدي إلى اختلاف درجات عدم التأكد بمخاطر الائتمان لنفس القرض بين كلا المدخلين.

وبالتالي، تحاول الباحثة في هذا الجزء من الدراسة توضيح اختلاف درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان للقروض على مستوى المشاهدات المدرجة بعينة الدراسة من خلال الجدول رقم (٢) التالي:

جدول رقم (٢): توزيع مشاهدات العينة بين طرق الترجيح الائتماني

	C_Rating (SM)	C_Rating (IRM)
AAA	15	10
AA+	5	6
AA	2	6
AA-	13	15
A+	9	4
A	4	5
A-	8	4
BBB+	12	12
BBB	4	1
BBB-	12	13
BB+	11	1
BB	3	6

تقييم مقاييس التقارير المالية وأثرها على تنفيذ درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان: دراسة تطبيقية

د/ نرمين علي محمد المر

	C_Rating (SM)	C_Rating (IRM)
BB-	9	11
B+	5	15
B	6	11
B-	6	11
CCC+	10	3
CCC	10	10
UN	2	2
	146	146

يتبين اختلاف درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان لمشاهدات عينة الدراسة بين مدخلي درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان حيث يتبين ارتفاع درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان لبعض المشاهدات بإحدى المداخل وانخفاضها بالمدخل الأخرى ومن ثم يتباين درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان بين كلا المدخلان ولعل ذلك يرجع إلى اختلاف مستوى المعلومات المتاح لدى البنك المركزي المصري والمتاح لدى المؤسسة نفسها.

ج- مصفوفة ارتباط بيرسون

تحاول الباحثة في هذا الجزء من الدراسة الحالية تحليل العلاقة بين مقاييس جودة التقرير المالي ومستويات التصنيف الائتماني للقروض والمطالبات المستحقة السداد لدى الغير، ومن ثم تهدف الباحثة في هذا الجزء من الدراسة إلى عرض مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المدرجة بنماذج اختبار الفروض الإحصائية من خلال الجدول رقم (٣) للتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض بنماذج اختبار الفروض الإحصائية للدراسة، وتكوين رأي مبدئي عن مشكلة الازدواج الخطي بين تلك المتغيرات، بالإضافة إلى قيام الباحثة بقياس معامل VIF للتأكيد على عدم تواجد أيًا من مشاكل الازدواج الخطي.

جدول رقم (٣): مصفوفة ارتباط بيرسون (ن = ١٤٦)

	C_Rating (SM)	C_Rating (IRM)	ECL	FRQ	MTB	LEV	ROA	Log Size
C_Rating (SM)	1							
C_Rating (IRM)	0.226	1						
ECL	-0.177	-0.257	1					
FRQ	0.171	0.201	-0.173	1				
MTB	0.372	0.24	0.26	0.189	1			
LEV	-0.359	-0.259	-0.273	0.221	0.272	1		
ROA	0.152	0.152	0.176	0.356	0.266	0.264	1	
Log Size	0.308	0.256	0.256	0.277	0.124	0.194	0.268	1

ويتضح لدى الباحثة من معاملات الارتباط المدرجة بالجدول (٣) عدم وجود أي علاقة بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض حيث لم يتبين وجود معاملات ارتباط أكبر من ٠,٨، ومن ثم لن تكون هناك أي مشكلة من مشاكل الأزواج الخطي.

د- نتائج اختبارات الفروض الإحصائية:

• **نتيجة الفرض الإحصائي الأول والثاني للدراسة:**

تهدف الباحثة في هذا الجزء من الدراسة إلى تحليل أثر مقاييس التقرير المالي على تخفيض درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان باستخدام المدخل المعياري، وكذلك تخفيض درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان باستخدام مدخل التصنيف الداخلي، وذلك من خلال تشغيل نماذج اختبار الفروض الإحصائية للدراسة الحالية رقم (٢،٣)، وقد أسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن الجدول رقم (٤) التالي:

جدول رقم (٤): نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الأول والثاني للدراسة

	Panel (A) Dependent Variable: C_Rating (SM)			Panel (B) Dependent Variable: C_Rating (IRM)		
	Coef.	t-stat.	P-value	Coef.	t-stat.	P-value
Cons.	0.177	0.708	0.075	0.189	0.739	0.072
FRQ	-0.686	-2.458	0.023	0.893	3.268	0.011
MTB	0.277	0.714	0.109	0.292	0.797	0.068
LEV	0.136	0.804	0.097	0.102	0.963	0.07
ROA	0.266	0.763	0.086	0.151	0.837	0.067
Log Size	-0.549	-2.364	0.031	0.541	2.127	0.026
Year dummies	<i>Included</i>			<i>Included</i>		
N	146			146		
F- Value	6.468			5.286		
Sig.	0.027			0.039		
R2	15.36%			11.42%		
VIF (Max)	1.236			1.875		

تشير نتائج العمود الأول (Panel A) من الجدول رقم (٤) السابق الى معنوية المتغير FRQ الخاص بجودة التقرير المالي حيث أن $(\beta = -0.686, T = -2.458 > 2)$ ، كما يتبين أنها تحمل إشارة سالبة مما يشير إلى أن العلاقة بين مقاييس التقرير المالي وتخفيض درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان باستخدام المدخل المعياري عكسية. والجدير بالذكر أن درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان باستخدام المدخل المعياري هي درجة عدم التأكد تعتمد على وزن المخاطر ومن ثم فإن العلاقة العكسية تدل على أن زيادة جودة مقاييس التقرير المالي تؤدي إلى انخفاض وزن المخاطر ومن ثم زيادة درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان للقروض والمطالبات مستحقة السداد لدى الغير.

وعلى مستوى المتغيرات الرقابية يتبين معنوية المتغير الرقابي Log Size الخاص بالحجم والجدير بالذكر أنه يحمل إشارة سالبة مما يدل على وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة ووزن المخاطر أي أن زيادة حجم الشركة يؤدي إلى انخفاض وزن المخاطر ومن ثم زيادة درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان.

وعلاوة على ذلك يتبين أن القوة التفسيرية للنموذج تبلغ ١٥,٣٦% أي أن المتغير المستقل الخاص بمقاييس التقرير المالي ومجموعة المتغيرات الحاكمة للنموذج تفسر نسبة ١٥,٣٦% من التغير الحادث في درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان باستخدام المدخل المعياري، كما تتضح معنوية النموذج حيث أن قيمة $F = 6.468$ ومستوى المعنوية $Sig. = 0.027$ ، كما تشير النتائج إلى عدم وجود أي مشاكل تعلق بالازدواج الخطي حيث أن أقصى قيمة لمعامل $VIF = 1,236$ وهي أقل من ١٠.

وبالتالي يمكن للباحثة قبول الفرض الإحصائي الأول للدراسة على الشكل البديل التالي:

الفرض الإحصائي الأول للدراسة: يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لمقاييس التقارير المالية على تخفيض درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان باستخدام المدخل المعياري لوكالات التصنيف الائتماني.

تشير نتائج العمود الثاني (Panel B) من الجدول رقم (٤) السابق إلى معنوية المتغير FRQ الخاص بمقاييس التقرير المالي حيث أن $(\beta = 0.893, T = 3.268)$ $(2 >)$ ، كما يتبين أنها تحمل إشارة موجبة مما يشير إلى أن العلاقة بين مقاييس التقرير المالي وتخفيض درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان باستخدام مدخل التصنيف الداخلي طردية. والجدير بالذكر أن تخفيض درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان باستخدام مدخل التصنيف الداخلي هو ترجيح يعتمد على إعطاء درجة لجودة الديون، ومن ثم فإن العلاقة الطردية تدل على أن زيادة جودة مقاييس التقرير المالي تؤدي إلى زيادة درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان للقروض والمطالبات مستحقة السداد لدى الغير.

وعلى مستوى التغيرات الرقابية، يتبين معنوية المتغير الرقابي Log Size الخاص بالحجم والجدير بالذكر أنه يحمل إشارة موجبة مما يدل على وجود علاقة طردية بين حجم الشركة ودرجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان أي أن زيادة حجم الشركة يؤدي إلى ارتفاع درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان.

وعلاوة على ذلك، يتبين أن القوة التفسيرية للنموذج تبلغ ١١,٤٢% أي أن المتغير المستقل الخاص بجودة مقاييس التقرير المالي ومجموعة المتغيرات الحاكمة للنموذج تفسر نسبة ١١,٤٢% من التغير الحادث في درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان باستخدام مدخل التصنيف الداخلي، كما تتضح معنوية النموذج حيث أن قيمة $F = 5.286$ ومستوى المعنوية $Sig. = 0.039$. كما تشير النتائج إلى عدم وجود أي مشاكل تتعلق بالازدواج الخطي حيث أن أقصى قيمة لمعامل $VIF = 1,875$ وهي أقل من ١٠.

وبالتالي، يمكن للباحثة قبول الفرض الإحصائي الثاني للدراسة على الشكل البديل التالي:

الفرض الإحصائي الثاني للدراسة: يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية
مقاييس التقارير المالية على تخفيض درجة عدم التأكد
بمخاطر الائتمان باستخدام مدخل التصنيف الداخلي.

• نتيجة الفرض الإحصائي الثالث:

تهدف الباحثة في هذا الجزء من الدراسة إلى اختبار الفروق الجوهرية بين درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان باستخدام المدخل المعياري، وكذلك درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان باستخدام مدخل التصنيف الداخلي. وذلك من خلال تشغيل نموذج اختبار الفرض الإحصائي رقم (٤). وقد أسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن الجدول رقم (٥) التالي:

جدول رقم (٥): نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الثالث للدراسة

	Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
				Lower	Upper			
Pair 1 C_Rating (SM) - C_Rating (IRM)	2.4510	0.9860	0.0387	0.2174	0.7407	3.924	145	0.001

تشير نتائج الجدول رقم (٢) الخاص بتوزيع مشاهدات العينة بين مداخل قياس درجة مخاطر الائتمان إلى وجود اختلاف بين عدد المشاهدات المدرجة تحت درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان باستخدام المدخل المعياري وعدد المشاهدات المدرجة تحت لدرجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان باستخدام مدخل التصنيف الداخلي.

وبناء عليه استدعى الأمر اختبار الفروق الجوهرية بين اختلاف مداخل درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان للتعرف على مدى جوهرية اختلاف مداخل حساب درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان، وقد أسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن جوهرية الفروق بينهما، حيث أن قيمة $t = 3.924$ عند مستوى معنوية $0,001$ وبالتالي يمكن للباحثة قبول الفرض الإحصائي الثالث للدراسة على الشكل البديل التالي:

الفرض الإحصائي الثالث للدراسة: توجد فروق جوهرية بين استخدام المدخل المعياري واستخدام مدخل التصنيف الداخلي لدرجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان.

• **نتيجة الفرض الإحصائي الرابع:**

تهدف الباحثة في هذا الجزء من الدراسة إلى تحليل أثر جودة مقاييس التقرير المالي على مستوى المخاطر الائتمانية المتوقعة. وذلك من خلال تشغيل نموذج اختبار الفروض الإحصائية للدراسة الحالية رقم (٥). وقد أسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن الجدول رقم (٦) التالي:

جدول رقم (٦): نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الرابع للدراسة

	Dependent Variable: ECL		
	Coef.	t-stat.	P-value
Cons.	0.209	0.835	0.089
FRQ	-0.809	-2.900	0.027
MTB	0.327	0.843	0.129
LEV	0.160	0.949	0.114
ROA	-0.314	-2.600	0.048
Log Size	0.148	0.790	0.137
Year dummies	<i>Included</i>		
N	146		
F- Value	5.387		
Sig.	0.032		
R2	12.47%		
VIF (Max)	1.418		

تشير نتائج الجدول رقم (٦) السابق إلى معنوية المتغير FRQ الخاص بجودة مقاييس التقرير المالي حيث أن $(\beta = -0.809, T = -2.900 > 2)$ ، كما يتبين أنها تحمل إشارة سالبة مما يشير إلى أن العلاقة بين جودة مقاييس التقرير المالي والمخاطر الائتمانية المتوقعة عكسية. والجدير بالذكر أن المخاطر الائتمانية المتوقعة

تعبر عن القيمة المحتمل عدم سدادها من القروض والمطالبات المستحقة لدى الغير مما يؤدي إلى خسارة جزء من تلك القروض. ومن ثم فإن العلاقة العكسية بين جودة مقاييس التقرير المالي والمخاطر الائتمانية المتوقعة تدل على أن ارتفاع مستوى جودة مقاييس التقرير المالي يؤدي إلى انخفاض مستوى المخاطر الائتمانية المتوقعة.

وعلى مستوى المتغيرات الرقابية يتبين معنوية المتغير الرقابي ROA الخاص بمعدل العائد على الأصول، والجدير بالذكر أنه يحمل إشارة سالبة مما يدل على وجود علاقة عكسية بين معدل العائد على الأصول والمخاطر الائتمانية المتوقعة، أي أن زيادة معدل العائد على الأصول تؤدي إلى انخفاض مستوى المخاطر الائتمانية المتوقعة.

وعلاوة على ذلك يتبين أن القوة التفسيرية للنموذج تبلغ ١٢,٤٧% أي أن المتغير المستقل الخاص بجودة مقاييس التقرير المالي ومجموعة المتغيرات الحاكمة للنموذج تفسر نسبة ١٢,٤٧% من التغير الحادث في مستوى المخاطر الائتمانية المتوقعة، كما تتضح معنوية النموذج حيث أن قيمة $F = 5.387$ ومستوى المعنوية $0.032 = \text{Sig.}$. كما تشير النتائج إلى عدم وجود أي مشاكل تتعلق بالازدواج الخطي حيث أن أقصى قيمة لمعامل $VIF = 1,418$ وهي أقل من ١٠.

وبالتالي، يمكن للباحثة قبول الفرض الإحصائي الرابع للدراسة على الشكل البديل التالي:

الفرض الإحصائي الرابع للدراسة: يوجد تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية لجودة مقاييس التقارير المالية على المخاطر الائتمانية المتوقعة.

القسم الرابع : النتائج والتوصيات

في ضوء الدراسة النظرية والتطبيقية توصل البحث إلي مجموعة من النتائج والتوصيات، ويمكن عرضها علي النحو التالي:

❖ النتائج

- يتضح اختلاف حساب الهيئات المهنية في التصنيف الائتماني كثيراً ما يختلف عن استخدام النماذج التصنيف الداخلية للمؤسسة ذاتها، وذلك لأن المؤسسات المهنية للتصنيف الائتماني لا تأخذ في حسابها المتغيرات الداخلية للمؤسسة ولا تأخذ في حسابها الأطراف التعاقدية في الديون.
- يعتمد مدخل التصنيف الداخلي على استخدام الدرجات للأصول المرجحة بالمخاطر لقياس درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان ومن ثم زيادتها يدل على زيادة درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان، بينما عدم التأكد باستخدام المدخل المعياري يشير إلى وزن المخاطر وانخفاضه دليل على زيادة درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان.
- تحسن مقاييس التقارير المالية ساعد من زيادة دقة التنبؤات للآرباح المستقبلية بحيث عندما تزيد جودة المعلومات المحاسبية المنشورة مع زيادة كميتها يؤدي ذلك إلي تخفيض حجم المعلومات الخارجية التي يعتمد عليها المحللون في تقديراتهم ويترتب علي ذلك تخفيض الاختلافات بين المحللين الماليين وتقليل فجوة التنبؤات مما يساعد في تقليص درجة عدم التأكد من تقدير مخاطر الائتمان بين وكالات التصنيف.
- تعتبر موثوقية الأرقام المفصح عنها جانب مهم بشكل أساسي من الجوانب المالية لجودة التقارير حيث تؤدي عدم الموثوقية إلي اختلاف وكالات التصنيف في تصنيفاتها خاصةً عندما تفتقر هذه الوكالات للوصول إلي المعلومات الخاصة بالشركة وينتج عن ذلك ظهور عدم التأكد بمخاطر الائتمان ولذلك تعتبر جودة

التقارير المالية محدد مهم لمعرفة درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان ولانعكاسها على الخلافات بين وكالات التصنيف الائتماني.

• يتبين أن القوة التفسيرية للنموذج تبلغ ١٥,٣٦% أي أن المتغير المستقل الخاص بمقاييس التقرير المالي ومجموعة المتغيرات الحاكمة للنموذج تفسر نسبة ١٥,٣٦% من التغير الحادث في درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان باستخدام المدخل المعياري، كما تتضح معنوية النموذج حيث أن قيمة $F = 6.468$ ومستوى المعنوية $Sig. = 0.027$.

• قبول الفرض الإحصائي الأول للدراسة على الشكل البديل: **يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لمقاييس التقارير المالية على تخفيض درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان باستخدام المدخل المعياري لوكالات التصنيف الائتماني.**

• يوجد تأثير طردي ذو دلالة إحصائية لمقاييس التقارير المالية على تخفيض درجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان باستخدام مدخل التصنيف الداخلي.

• يتضح من نتائج التحليل الإحصائي عن جوهرية الفروق بين مداخل قياس درجة مخاطر الائتمان حيث أن قيمة $t = 3.924$ عند مستوى معنوية ٠,٠٠١ وبالتالي تم قبول الفرض الإحصائي الثالث للدراسة على الشكل البديل: **توجد فروق جوهرية بين استخدام المدخل المعياري واستخدام مدخل التصنيف الداخلي لدرجة عدم التأكد بمخاطر الائتمان.**

• يوجد تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية لجودة مقاييس التقارير المالية على المخاطر الائتمانية المتوقعة.

❖ التوصيات

- يجب على إدارة المراجعة الداخلية بالبنوك إجراء تقييم دوري مستقل عن مدي الالتزام بمقاييس التقارير المالية والسياسات والإجراءات المتعلقة بتطبيق معيار IFRS 9 ونظيره المصري رقم ٤٧ خاصة في بنود تصنيف الأصول المالية والالتزام بنماذج الأعمال المعتمدة لمعرفة درجة مخاطر الائتمان.
- ينبغي قيام البنوك المصرية الإفصاح عن السياسات والنماذج المستخدمة في تقييم المخاطر الائتمانية المرتبطة بها وطرق تكوين المخصصات للفئات الرئيسية للمقترضين وفقاً لمتطلبات الإفصاح النوعي والكمي للأدوات المالية التي أقرها معيار IFRS 7 ونظيره المصري رقم ٤٠.
- ينبغي على البنوك أن تعمل في بيئة ائتمان أكثر شفافية وتكون نوعية القروض فيها أفضل لأن الشفافية تعد حافز فعال للحد من سلوك المخاطرة في الائتمان.
- يتعين على البنك المركزي المصري إصدار تعليمات وضوابط رقابية جديدة خاصة بقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك بحيث تراعي بين متطلبات لجنة بازل ٣ كمعايير تنظيمية دولية للرقابة المصرفية وبين متطلبات المعايير المحاسبية IFRS 9 ونظيره المصري رقم ٤٧ بما يضمن موضوعية القياس وجودة الإفصاح وملائمة أسس تصنيفات الائتمانية.

قائمة مراجع البحث

أ- المراجع العربية:

١. شاهين، عبد الحميد أحمد، البغدادي، رجب محمد عمران، "القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازل ٣ والمعيار IFRS9 – دراسة ميدانية بالبنوك التجارية المصرية"، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، المجلد الرابع، العدد الثاني، ٢٠١٨، ص: ١٠٩ - ١٥٦.

ب- المراجع الأجنبية:

1. Asadi, S., & Al Janabi, M. A. (2020). Measuring market and credit risk under Solvency II: Evaluation of the standard technique versus internal models for stock and bond markets. *European Actuarial Journal*, 10, 425-456.
2. Ajao, O. S., & Oluwadamilola, A. O. (2020). Internal control Systems and Quality of Financial Reporting in Insurance Industry in Nigeria. *Journal of Finance and Accounting*, 8(5), 212.
3. Al-Dmour, A. (2019). The impact of the reliability of the accounting information system upon the business performance via the mediating role of the quality of financial reporting. *The International Journal of Accounting and Business Society*, 26(1), 78-111.
4. Al-Eitan, G. N., & Bani-Khalid, T.O. (2019). Credit risk and financial performance of the Jordanian commercial banks: A panel data analysis. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 23(5), 1-13.
5. Abdesslem, R. B., Chkir, I., & Dabbou, H. (2022). Is managerial ability amoderator? The effect of credit risk and liquidity risk on the likelihood of bank default. *International Review of Financial Analysis*, 80, 102044.

6. Abdelaziz, H., Rim, B., & Helmi, H. (2022). The interactional relationships between credit risk, liquidity risk and bank profitability in MENA region. *Global Business Review*, 23(3), 561-583.
7. Basu, R., Naughton, J.P., & Wang, C. (2022). The Regulatory Role of Credit Ratings and Voluntary Disclosure. *The Accounting Review*, 97(2), 25-50.
8. Bonsall, S., Koharki, K., & Neamtiu, M. (2017). When do differences in credit rating methodologies matter? Evidence from high information uncertainty borrowers. *The Accounting Review*, 92(4), 53-79
9. Bali, T. G., Subrahmanyam, A., & Wen, Q. (2021). The macroeconomic uncertainty premium in the corporate bond market. *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, 56(5), 1653- 1678.
10. Ball, R. R., Bushman, & F., Vasvari. (2008). The debt- contracting value of accounting information and loan syndicate structure. *Journal of Accounting Research*, 46(2), 257- 287.
11. Christensen, D. M., Serafeim, G., & Sikochi, S. (2021). Why is corporate Virtue in the eye of the beholder? The Case of ESG ratings. *The Accounting Review*, <https://doi.org/10.2308/TAR-2019-0506>.
12. Donovan, J., Jennings, J., Koharki, K., & Lee, J. (2021). Measuring credit risk using qualitative disclosure. *Review of Accounting Studies*, 26(2), 815-863.
13. Dehaan, E. (2017). The financial crisis and corporate credit ratings. *The Accounting Review*, 92(4), 161-189.
14. Devalle, A., Fiandrino S.& Cantino V. (2017). The linkage between ESG Performance and Credit Ratings: A Firm-Level Perspective Analysis. *International Journal of Business and Management*.

15. Dou, Y. (2016). The debt-contracting value of accounting numbers and financial covenant renegotiation. *working paper*, New York, University.
16. Emara N., & Elsaid, A. (2015). Revisiting sovereign ratings, capital flows and financial contagion in emerging markets, 3-22.
17. Gadzo, S. G., Kportorgbi, H. K., & Gatsi, J.G. (2019). Credit risk and operational risk on financial performance of universal banks in Ghana: A partial least squared structural equation model (PLS SEM) approach. *Cogent Economics & Finance*, 7(1), 1589406.
18. Hamdi, K., & Hassen, G. (2021). Economic policy uncertainty effect on credit risk, lending decisions and banking performance: evidence from Tunisian listed banks. *Journal of Economic and Administrative Sciences*.
19. Herath, S. K., & Albarqi, N. (2017). Financial reporting quality: A literature review. *International Journal of Business Management and commerce*, 2(2), 1-14.
20. He, G. (2015). The effect of CEO inside debt holdings on financial reporting quality. *Review of Accounting Studies*, 20(1), 501-536.
21. _____(2018). Credit ratings and managerial voluntary disclosures. *Financial Review*, 53(2), 337-378.
22. Hanmanth, M. & Shivaji, W. (2014). Risk Management in Banks-Regulatory Prospective.
23. Hilscher, J. & Wilson M. (2017). Credit ratings and credit risk: Is one measure enough?. *Management Science*, 63(10): 3414-3437.

24. Hung, C. H. D., Banerjee, A., & Meng, Q. (2017). Coporate financing and anticipated credit rating changes. *Review of quantitative finance and accounting*, 48(4), 893-915.
25. Hung, C. H. D., Naeem, S., & John Wei, K.C. (2020). Peer firms' credit rating changes and corporate financing. *The European Journal off Finance*, 26(1), 41-63.
26. Hill, P., Korczak, A., & Wang, S. (2019). The use of earnings and operations management to avoid credit rating downgrades. *Accounting and Business Research*, 49(2), 147-180.
27. IFRS. (March, 2018). Conceptual framework for financial reporting project summery. *Available at: <http://IFRS.org>*. Retrieved at: 25/7/2019.
28. Kraft, P. (2015). Rating agency adjustments to GAAP financial statements and their effect on ratings and credit spreads. *The Accounting Review*. 90(2), 641-674.
29. Ko, C., Lee, P., & Anandarajan, A. (2019). The impact of operational risk incidents and moderating influence of corporate governance on credit risk and firm performance. *International Journal of Accounting & Information Management*.
30. Kim, Y., & An, J. (2021). Voluntary Disclosure and Rating Disagreement among Credit Rating Agencies: Evidence from Korea. *Asia-Pacific Journal of Financial Studies*, 50(3), 288-307.
31. Liu, A. Z., Subramanyam, K. R., Zhang, J., & Shi, C. (2018). Do firms manage earnings to influence credit ratings? Evidence from negative credit watch resolutions. *The Accounting Review*, 93(3), 267-298.

32. Lim, H. J., & Mali, D. (2018). Does market risk predict credit risk? An analysis of firm risk sensitivity, evidence from South Korea. *Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics*, 25(1-2), 235-252.
33. Liu, J., & Zhong, R. (2017). Political uncertainty and a firm's credit risk: Evidence from the international CDS market. *Journal of Financial Stability*, 30, 53-66.
34. Lee, K., & Schantl, S. F. (2019). Financial reporting and credit ratings: On the effects of competition in the rating industry and rating agencies' gatekeeper role. *Journal of Accounting Research*, 57(2), 545-600.
35. Mushafiq, M., Sindhu, M. I., & Sohail, M. K. (2021). Financial performance under influence of credit risk non-financial firms: evidence from Pakistan. *Journal of Economic and Administrative Sciences*.
36. Moyi, E. (2019), Riskiness of lending to small businesses: a dynamic panel data analysis. *The Journal of Risk Finance*.
37. Nguyen, T. L. H., Le, T. H. P., Dao, N. M., & Pham, N. T. (2020). Factors affecting enterprises that apply the International Financial Reporting Standards (IFRS): A case study in Vietnam. *The Journal of Asian Finance, Economics, and Business*, 7(12), 409-422.
38. Roeder, J., Palmer, M., & Muntermann, J. (2022). Data-driven decision-making in credit risk management: The information value of analyst reports. *Decision Support Systems*, 158, 113770.
39. Sethuraman, M. (2019). The effect of reputation shocks to rating agencies on corporate disclosures. *The Accounting Review*, 94(1), 299-326.

40. Sharifi S., Haldar A., & Rao, S. N. (2019). The relationship between credit risk management and non-performing assets of commercial banks in India. *Managerial Finance*.
41. Tran, Y. T., Nguyen, N. P., & Hoang, T. C. (2021). The role of accountability in determining the relationship between financial reporting quality and the performance of public organizations: Evidence from Vietnam. *Journal of Accounting and Public Policy*, 40(1), 106801.
42. Zhao, Q. (2017). Do managers manipulate earnings to influence credit rating agencies' decisions?: Evidence from Watch list. *Review of Accounting and Finance*.